


الاختيار في القراءات

دراسة تاريخية لغوية

إعداد 

د . سامي محمد عبد الشكور
الأستاذ المساعد بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات القرآنية
شعبة القراءات

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي بنعمته تتم الصالحات، القائل في محكم التنزيل ﴿ كتاب أنزلناه إليك ليدبروا آياته ﴾ وأصلي، وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين صلاة، وسلاماً دائماً إلى يوم الدين ، القائل: «أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه» وبعد :

فهذا بحث في علم الدراية من علم القراءات وقفت فيه على موضوع اشتبه على كثير من المشتغلين بعلم القراءات فيه صفة، وهيئة القراءة التي نقرأ بها اليوم على مشايخنا من طريقي الشاطبية وطيبة النشر، وظنوا أن تلك الصفة، والهيئة التي أخذناها عنهم أنها كذلك كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وصحابته الكرام بتلك الصفة، والهيئة من الفاتحة وحتى آخر القرآن الكريم أصولاً وفرشاً لكل قارئ من الأئمة العشرة وأن مخالفة ذلك التصور يعد طعناً في علم القراءات، وأساتيده، ورجاله وهنا تكمن أهمية البحث، فأحببت أن أقف على تلك الشبهة، وأثرها وتفنيدها، وقد أحوجتني تلك الشبهة إلى المباحث، والمطالب التالية :

المبحث الأول : نشأة القراءات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : "حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف".

المطلب الثاني: الجمع العثماني للمصحف، ومصير الأحرف السبعة.

المبحث الثاني : نشأة الاختيار، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : صفة القراءات، وهيئتها في زمن النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم وحتى زمن الاختيار.

المطلب الثاني : حقيقة القرآن، والقراءات، من حيث:

١ . صلة القرآن بالقراءات .

٢ . التواتر، وصحة السند .

٣ . صلة القراءات بعلمي الفقه، والحديث الشريف.

منهج البحث :

- ١- الاقتصار فيما جاءت به المباحث والمطالب على ما يخدم فكرة البحث، دون النظر في تشعباتها الأخرى .
- ٢- توثيق الآثار من مظاتها، وفي الموضوع الأول فقط.
- ٣- جعلت الآيات الكريمة على قوسين مزهرين، والحديث الشريف بين قوسين معكوفين.
- ٤- الترجمة للأعلام غير المشهورين.
- ٥- الترجمة للأعلام تكون في أول موضع فقط، ولا أشير إلى ذلك إذا تكرر الاسم .
- ٦- ذكر اسم الكتاب في الحاشية غالباً مختصراً وكتابتته كاملاً في فهرس المراجع.
- ٧- خاتمة فيها أهم نتائج البحث.
- ٨- فهرس المصادر والمراجع مرتباً على ترتيب الحروف الهجائية.
- ٩- فهرس الموضوعات.

وبالله التوفيق ،،

التعريف بمصطلح الاختيار في القراءات

أولاً، الاختيار:

من حيث اللغة: هو الاصطفاء^(١) والاجتباء^(٢)، وتكلف طلب ما هو خير^(٣).

من حيث الاصطلاح: عرفه العلماء بتعريفات متقاربة إليك واحداً منها:

قال الإمام القرطبي^(٤): "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأمة وذلك أن كل واحد منهم اختار، فيما روى، وعلم وجهه من القراءات، ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه فقليل: حرف نافع، وحرف ابن كثير^(٥).

ثانياً، القراءات:

من حيث اللغة: القراءات: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ، يقرأ، قراءةً، وقرآناً، بمعنى تلا، فهو قارئ^(٦).

من حيث الاصطلاح: قال الإمام الزركشي^(٧): "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها من تخفيف، وتشديد، وغيره"^(٨).
وقال الإمام ابن الجزري^(٩): "فهو العلم الذي يعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزواً إلى ناقله"^(١٠).

(١) جامع البيان للطبري ١٨٥/٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٠/١١.

(٣) تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١٩٨/٨.

(٤) الإمام العلامة المفسر محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي، صاحب التصانيف، مات سنة ٦٥٦هـ، سير أعلام النبلاء ١٠١/١٧.

(٥) جامع الأحكام ٨٢/١.

(٦) القاموس المحيط للفيروز أبادي، مادة قرأ.

(٧) محمد بن عبد الله بن بهادر، الزركشي التركي الأصل، من أعلام القرآن والحديث وأصول الدين، توفي سنة ٧٩٤هـ، الدرر الكامنة لابن حجر ٣٩٧/٣.

(٨) البرهان في علوم القرآن ٢٦٦/١.

وقال البنا^(١١): "علم يعطم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع"^(١٢). ويرى الباحث أن علم القراءات من حيث طبيعته: "اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف"^(١٣) في الآية^(١٤) من سور القرآن الكريم سواء كان ذلك الحرف مما أذن به للعرب في استعماله تيسيراً عليهم، أم كان مما هو غير خارج عن لغتهم ولا يعسر عليهم النطق به"^(١٥).

(١) محمد بن محمد بن محمد الجزري، أخذ عن الخباز وابن السلار وابن اللبان، خاتمة المحققين، مات سنة ٨٣٣هـ، غاية النهاية ١/٢٤٧.

(١١) منجد المقرئين، ص ٣.

(١١) أحمد بن محمد بن أحمد شهاب الدين البنا، برع في علم القراءات، أخذ عن الشيخ المزاحي، مات سنة ١١١٧هـ، معجم المؤلفين ٢/٧١.

(١٢) إتحاف فضلاء البشر ١/٧.

(١٣) سواء كان ذلك الحرف بنقص أو زيادة، أو كلمة بتمامها أو حركة أو سكون....

(١٤) حتى نفرق بين القرآن والقراءات خلافاً لمن قال أنهما حقيقة واحدة وسيأتي بيان ذلك بإذن الله.

(١٥) لأن القراءات على قسمين كما سيأتي تفصيلها، إما لهجات وألسن للعرب لا تستطيع قراءة كتاب ربها إلا بها وهو الركن الأعظم لنزول القراءات، وإما ما لا يعسر على العرب النطق به كـ (مالك يوم الدين) و (ملك يوم الدين) و(أنجانا) و(نجانا).

المبحث الأول، نشأة القراءات

المطلب الأول: حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف)

العهد الكبي،

لما بلغ نبينا محمد ﷺ أربعين سنة، بعثه الله تعالى جده رحمة للعالمين، وكافة للناس بشيرا ونذيرا وسراجا منيرا، حتى إذا كانت تلك السنة، وذلك الشهر، الذي أراد الله تعالى فيه ما أراد من كرامته لنبيه، خرج رسول الله ﷺ إلى غار حراء، كما كان يخرج، جاءه جبريل عليه الصلاة والسلام، بأمر الله تعالى فكان ابتداء الوحي، ونزول القرآن على قلبه الشريف صلوات ربي وسلامه عليه، وإذانا برحمة العباد، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم﴾^(١٦)

وتتابع نزول القرآن على قلبه ﷺ، ومضى ﷺ على أمر الله، على ما يلقي من قومه من الخلاف والأذى، فأمنت به زوجته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، فكانت أول من آمن، ثم علي كرم الله وجهه، ثم أبو بكر وعثمان رضوان الله عليهم، وتتابع إسلام الناس أرسالا من الرجال والنساء والضعفاء، والموالي خفية وعلى خوف من قومهم أن يفتنهم.

قال ابن هشام^(١٧): وكان أصحاب الرسول ﷺ إذا صلوا ذهبوا في الشعاب، فاستخفوا بصلاتهم من قومهم، فبينما سعد بن أبي وقاص في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في شعب من شعاب مكة، إذ ظهر عليهم نفر من المشركين وهم يصلون، فساكروهم، وعابوا عليهم ما يصنعون، حتى قاتلوهم.^(١٨) وتتبع عداوة قريش للنبي ﷺ وأصحابه حتى وصفوه بالسحر

(١٦) سورة العلق : ١-٥ .

(١٧) عبد الملك بن هشام بن أيوب، العلامة النحوي الأخباري، مات سنة ٢١٨ هـ، السير ١٤٤/٩ .

(١٨) السيرة لابن هشام ١/٢٦٣ .

والجنون، وأخذوا يشوهون رسالته ﷺ لمن لقوا من الناس في أنديتهم وأسواقهم، ومواسم الحج، فلم يلقه أحد من الناس إلا كذبه وآذاه، لا حر ولا عبد، وكان القرآن ينزل على قلبه ﷺ، مثبتا له ومعينا، وظهيرا في أكثر من ثمانين سورة مدة بعثته في مكة، ولما اشتد عدوان المشركين على من آمن من الرجال والنساء والمستضعفين، حتى قال قائلهم: (١٩)

كل امرئ من عباد الله مضطهد يبطن مكة مقهور ومفتون (٢٠)

فأشار ﷺ على أصحابه بالهجرة إلى الحبشة.

فخرجوا مخافة الفتنة، وفرارا إلى الله بدينهم، حتى يجعل الله لهم فرجا مما هم فيه، قال ابن هشام: "فكان جميع من لحق بأرض الحبشة، وهاجر إليها من المسلمين سوى أبنائهم الذين خرجوا بهم معهم صفارا، وولدوا بها، ثلاثة وثمانون رجلا". (٢١)

وبقي رسول الله ﷺ ممتثلا أمر ربه في دعوة قومه، وهم عنه يصدون فعرض نفسه ﷺ على القبائل في المواسم، قال ابن هشام: "ورسول الله ﷺ يقف على منازل القبائل من العرب، فيقول: يا بني فلان إني رسول الله إليكم، يأمركم أن تعبدوا الله، ولا تشركوا به وخلفه رجل (٢٢).... فإذا فرغ رسول الله ﷺ من قوله، وما دعا إليه، قال ذلك الرجل: يا بني فلان، إن هذا إتما يدعوكم أن تسلخوا اللات والعزى من أعناقكم.... فلاتطيعوه، ولا تسمعوا منه" (٢٣) فما كان من رسول الله ﷺ من رغبة الناس عن دينه، وعدم

(١٩) عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، هاجر قبيل الفتح، سماه النبي ﷺ عبد الله، السير ١٦٢/٣.

(٢٠) السيرة النبوية لابن هشام : ٣٣١/١.

(٢١) السيرة النبوية لابن هشام : ٣٣١/١.

(٢٢) عمه عبد العزى بن عبد المطلب (أبو لهب).

(٢٣) السيرة : ٤٢٣/١.

تصديقه، والإيمان به إلا أن توجه إلى ربه بالشكوى «اللهم إليك أشكو ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين ، وأنت ربي إلى من تكلني؟ إلى بعيد يتجهمني! أم إلى عدو ملكته أمري؟» (٢٤)

فأقام رسول الله ﷺ بمكة حتى أذن الله لرسوله ﷺ بالهجرة إلى المدينة النبوية.

العهد المدني:

فامتثل أمر ربه حيث العدد، والعدة بإسلام قبيلتي الأوس والخزرج، فلم يبق دار من دور الأنصار إلا وأسلم أهلها، فكانت اللبنة الأولى، والأساس الذي قامت عليه دولة الإسلام.

فأخذ الإسلام ينتشر بعد ذلك بين قبائل الجزيرة العربية شيئاً فشيئاً، وكانت الوفود تقدم إلى رسول الله ﷺ من كل أرجاء الجزيرة، ليتعلموا الدين الجديد ويعلموا قومهم، وفي ظل هذا الانتشار، والدخول العام في الإسلام أدرك ﷺ بثاقب بصيرته، ورحمته بأمتة ومعرفته باختلاف ألسن تلك القبائل، وتغاير لهجاتها فيما بينها، بأن قراءة القرآن على لسان واحد، ولهجة واحدة أمر شاق.

قال ابن فارس^(٢٥): "اختلاف لغات العرب من وجوه:

أحدها : الاختلاف في الحركات، كقولنا: نَسْتَعِين، و نِسْتَعِين، بفتح النون وكسرها.

قال الفراء^(٢٦): "هي مفتوحة في لغة قريش، وأسد، وغيرهم يقولونها بكسر النون".

(٢٤) السيرة ١/٤٢٠.

(٢٥) الإمام العلامة اللغوي المحدث أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، صاحب التصانيف، مات سنة ٣٩٥هـ، السير ١٣/٥٥.

الوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم: معكم، و معكم
 ووجه آخر: وهو الاختلاف في إبدال الحروف نحو: أولئك و ألك
 أنشد الفراء:

ألك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا الألكا^(٢٧)
 ومنها قولهم: أن زيدا و عن زيدا

ومن ذلك: الاختلاف في الهمز والتلين نحو: مستهزون و مستهزون.
 ومنها: الاختلاف في الحذف، والإثبات نحو: استحيت و استحيت.

ومنها: الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفاً معتلاً نحو: أمّا زيد و أيما
 زيد.

ومنها: الاختلاف في الإمالة والتفخيم في مثل: قضى و رمى فبعضهم يفخم،
 وبعضهم يميل.

ومنها: الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول،
 ومنهم من يضم فيقولون: اشترو الضلالة و اشترو الضلالة.

ومنها: الاختلاف في التنكير والتأنيث، فإن من العرب من يقول: هذه البقرة،
 ومنهم من يقول:

هذا البقر، وهذه النخيل وهذا النخيل.

ومنها: الاختلاف في الإدغام نحو: مهتدون ومهدون.

ومنها: الاختلاف في الإعراب نحو: ما زيد قائماً و ما زيد قائم، و إن هذين و
 إن هذان وهي بالألف لغة بني الحارث بن كعب، يقولون لكل ياء ساكنة انفتح
 ما قبلها ذلك، وينشدون:

(٢٧) العلامة صاحب التصانيف أبو زكريا يحيى بن زياد النحوي، صاحب الكسائي، مات سنة
 ٢٠٧هـ، السيرة ٤٣٤/٨.

(٢٨) البيت للأعشى، كما في شرح المفصل ٦/١٠، وخرائن الأدب ٣٩٤/١، وسر صناعة الإعراب
 ٣٢٢/١.

تزدود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم^(٢٨)

ومنها: الاختلاف في صور الجمع نحو: أسرى وأسارى.

ومنها: الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو: بأمركم و بأمركم، و عَفِيَ له و عَفِيَ له.

ومنها: الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث مثل: هذه أمه و هذه أمت.

ومنها: الاختلاف في الزيادة نحو: أنظرُ وأنظورُ أنشد الفراء^(٢٩):

الله يعلم أنا في تلفتاً يوم الفراق إلى جيراننا صورُ

وإنني حيث ما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور^(٣٠)

وقال ابن جنى^(٣١) فيما يرويه عن أبي حاتم السجستاني^(٣٢) قال: "قرأ عليّ

أعرابي بالحرم [طبيي] لهم وحسن مآب فقلت «طوبى»^(٣٣)، فقال: (طبيي)،

فأعدت فقلت: «طوبى»، فقال: (طبيي)، فلما طال عليّ قلت: طو طو، قال:

طي طي، فقال ابن جنى بعد سرد هذه القصة: "أفلا ترى إلى هذا الأعرابي،

وأنت تعتقده جافاً كراً، لا دمتاً، ولا طبعاً، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى

الياء، فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزاً ولا

تمرين"^(٣٤).

^(٢٨) لهويز الحارثي، انظر لسان العرب مادة (صدع)، وخزانة الأدب ٤٥٣/٧.

^(٢٩) انظر لسان العرب مادة (صور)، الخصائص لابن جنى ٤٢/١ بلا عزو.

^(٣٠) الصحابي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، لابن فارس ص ٢٥-٢٧.

^(٣١) إمام العربية أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلي، صاحب التصانيف، مات سنة ٣٩٢ هـ،

السير ٥٦٨/١٣.

^(٣٢) سهل بن محمد بن عثمان، الإمام العلامة، المقرئ النحوي اللغوي، مات سنة ٢٥٠ هـ، السير

١٩٨/١٠.

^(٣٣) الرعدة ٢٩.

^(٣٤) الخصائص ٧٥/١.

وقال الفراء: "أهل الحجاز يمدون زكريا، ويقصرونه، وأهل نجد يحذفون منه الألف ويصرفونه فيقولون: (زكريّ)" (٣٥).

وقال القرطبي: ويستحي (٣٦)... وقرأ ابن محيصن (٣٧) يستحي بكسر الحاء، وياء واحدة ساكنة، وروي عن ابن كثير (٣٨)، وهي لغة تميم (٣٩).

وقال ابن فارس: "أما العننة التي تذكر عن تميم: فقلبيهم الهمزة في بعض كلامهم عيناً، يقولون: سمعت عن فلاناً قال كذا، يريدون أن...، أما الكشكشة التي في أسد فقال قوم: إنهم يبدلون الكاف شيئاً فيقولون: عيش بمعنى عليك، وينشدون (٤٠):

فعيناش عيناها وجيدش جيدها ولونش إلا أنها غير عاطل

وقال آخرون: يصلون بالكاف شيئاً، فيقولون: عيكش، وكذلك الكسكسة التي في ربيعة إنما هي أن يصلوا بالكاف شيئاً فيقولون: عيكس (٤١). (٤٢)

(٣٥) معاني القرآن ٢٠٨/١.

(٣٦) البقرة ٢٦.

(٣٧) محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي، له اختيار خرج به عن إجماع أهل بلده، مات سنة ١٢٣ هـ، غاية النهاية ١٦٧/٢.

(٣٨) عبد الله بن كثير الداري أحد القراء السبعة، من التابعين مات سنة ١٢٠ هـ، غاية النهاية ٤٤٣/١.

(٣٩) الجامع لأحكام القرآن ٢٨٣/١.

(٤٠) البيت للمجنون، ديوانه: ٤٥.

(٤١) الصاحبى ص: ٢٩.

(٤٢) ومما ورد من اللغات أيضاً: (صراط) بالصاد لقريش، وبالزاي لقيس، وبني القين وعذرة، و(عليهم) بكسر الهاء لقيس وتميم وبني سعد، وبضمها: للحجاز وبني أسد. انظر كنز المعاني للجعبري مخطوط ورقة: ٢٢٢.

و(اللاي): بسكون الياء لقريش، و(منسأته) بالهمز لغة بني تميم وقيس، وبدون همز للحجاز، و(عُربياً) بسكون الراء لتميم، انظر إبراز المعاني لأبي شامة ٢٧٣/١.

فلو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لفته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً، وكهلاً؛ لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في ذلك.

و(أنذرتم) تسهيل الهمزة الثانية لغة قريش، وهي لغة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وسعد بن بكر وكنانة، وقيس، وتحقيق الهمزتين لهذيل وتميم انظر كنز الجعبري القسم المطبوع ٣٨٩/٢. و(بارنكم) لغة تميم وأسد، و(هزوا) بالسكون لأسد وعامة قيس، وبالضم: أهل الحجاز، و(القدس) بالسكون: تميم، والضم: الحجاز. انظر في ذلك كنز الجعبري مخطوط ورقة: ١٥٦ و١٥٩. و(أيه) بضم الهاء: أسد، و(أنا أعلم) بإثبات الألف: لقيس وربيعة، و(قالوا نعم) بكسر العين: هذيل، و(يحسب) بكسر السين، رسول الله صلى الله عليه وسلم والحجاز، و(الفتح: تميم، و(حج البيت) بالكسر تميم، و(بالفتح الحجاز وأسد، و(م) بكسر الهمزة قريش وهوازن وهذيل، و(بزعمهم) بضم الزاي: أسد، و(بالفتح للحجاز وقيس وتمد. و(حصاده) بفتح الصاد: نجد وتمد، و(بالكسر: الحجاز، الهمز: بنو أسد، وترك الهمز عامة العرب. انظر فيما سبق فتح الوصيد للسخاوي على الترتيب السابق الصفحات التالية: ١/٥٥٩، ٢/٨٢، ٨٤، ٩٩، ١٢٩، ١٥٢، ٢١٨، ٢٢٢، ٣٤٧. = و(مصرخي) بكسر الياء: لبني اليربوع، انظر اللآلي الفريدة شرح القصيدة للفاسي ٧٢/٣، والكشف لمكي ٢٦/٢.

و(خطوات) : الحجاز بالضم، و(ميسرة) بضم السين هذيل، و(من يرتد) بك الإدغام الحجاز، والإدغام لبني تميم، و(حزجاً كأنما) بفتح الراء: كنانة، و(مرجون) ترك الهمز قريش، وبالهمز: تميم، انظر فيما سبق كتاب الكشف لمكي بن أبي طالب ١/٢٧٤، ٣١٦، ٣١٩، ٤١٣، ٥٠٦. وانظر المزيد في إعراب النحاس ١/١٨٤، ٢٥١، ٢٦٩، ٣٧٢، ٤٣٩، ٤٩٧، ومفاتيح الأغاني للكرماتي ص: ٩٨، ١٤٨.

وإعراب ثلاثين سورة لخالويه ص ٨٣، والبحر المحيط لابي حيان ١/٦١، والمنجد لابن الجزري ص ٦١، ولهجات العرب للراجحي ص ١٣٣، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٧. والإتقان للسيوطي ١/١١٤. فضائل القرآن، لأبي عبيد ص ٣٤٢. مجاز القرآن لأبي عبيدة ص ١١، ١٥، ١٦، ٣٠، ١٤٢.

قال أبو شامة^(٤٣): "ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها؛ لمشقة ذلك عليهم؛ ولأن العربي إذا فارق لغته التي طبع عليها يدخل عليه الحمية من ذلك فتأخذه العزة، فجعلهم يقرؤونه على عاداتهم، وطباعهم، ولغاتهم منأ منه عز وجل لنلا يكلفهم ما يشق عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان"^(٤٤).

فما كان منه ﷺ إلا أن توجه إلى ربه يسأله التهوين، والتخفيف، لهذه الأمة في قراءة كتاب ربه، وما زال يراجع حتى وصل في التخفيف والتهوين إلى سبعة أحرف.

فقد أخرج الإمام الترمذي^(٤٥) بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: "لقي رسول الله ﷺ جبريل، فقال: يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف"^(٤٦).

وفي صحيح مسلم^(٤٧) عن أبي بن كعب رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته، ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على

(٤٣) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، الإمام العلامة الحافظ، قرأ على السخاوي، مات سنة ٦٦٥هـ، غلية النهاية ١/٣٦٥.

(٤٤) المرشد الوجيز ص ٩٥.

(٤٥) محمد بن عيسى بن سورة الضحاك، الحافظ الإمام، مصنف الجامع، مات سنة ٢٧٩هـ، السير ١٠/٦١٠.

(٤٦) سنن الترمذي، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث ٢٩٤٩.

(٤٧) الإمام الكبير الحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري صاحب الصحيح، أحد أئمة الحديث، مات سنة ٢٦١هـ، السير ١٢/٥٧٩.

حرفين، فقال: أسأل الله معافاته، ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته، ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على سبعة أحرف، فأیما حرف قرؤوا علیه فقد أصابوا".^(٤٨)

وأخرج أبو عبيد^(٤٩) بسنده عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لقيت جبريل عند أحجار المراء، فقلت: يا جبريل إنني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة، والجارية والشيوخ الغاتي الذي لم يقرأ كتابا قط، فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف".^(٥٠) وكذا أخرج ابن جرير الطبري^(٥١) بسنده عن أبي رضي الله عنه ثم ساق الحديث.^(٥٢)

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا جليا ما يلي:

١- أن نشأة القراءات كانت في العهد المدني بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، وهو الموافق لأحاديث السبعة أحرف، إذ إنها نصت على قوله ﷺ وطلبه من ربه التخفيف، والتهوين على أمته، وأن أمته لا تطيق، فمكة كما مر في مقدمة البحث، حين تنزل القرآن على قلبه الشريف ﷺ، وحتى مدة بعثته فيها، ما آمن معه إلا قليل من الرجال والنساء والولدان والمستضعفين، في مكة، فهل هذه هي أمة النبي ﷺ التي يطلب لها التخفيف؟، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فجل من آمن

^(٤٨) باب صلاة المسافرين، ١٩٠٣.

^(٤٩) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي له هيبه ووقار ديناً ورعاً ثقة، السير ٤٩٠/١٠.

^(٥٠) كتاب فضائل القرآن: ٣٣٨.

^(٥١) محمد جرير بن يزيد بن كثير الإمام العلم المجتهد، عالم العصر صاحب التصانيف، مات سنة

٣١٠هـ، السير ٢٩١/١١.

^(٥٢) جامع البيان ٣٠/١.

معه من قريش، أضف إلى ذلك انعدام الأمن، وعدم مقدرة إظهار شعائر الدين، وكان كل ذلك خفية، قد ترك مكة، وهاجر إلى أرض الحبشة، كما أمرهم عليه الصلاة والسلام، فلم تكن بمكة بؤادر تشير إلى رخصة القراءة بغير حرف قريش، وأما بعد هجرته ﷺ، وانتشار الإسلام بين القبائل في الجزيرة العربية، كانت الحاجة ماسة للتهوين والتخفيف عليها في كتاب ربها.

٢- وأما ما ذكر أن الأمة أحوج ما تكون إلى التيسير والتخفيف في مكة قبل المدينة النبوية. (٥٣) فهذا قول مردود بعدم وجود تلك الأمة بعد، فجميع قبائل العرب لم تكن أسلمت إلا بعد هجرته إلى المدينة.

٣- وأما شبهة أن أكثر القرآن نزل بمكة، وأن معظم السور مكية (٥٤) فهو دليل على أن رخصة القراءات كانت بمكة، فهذا باطل أيضاً، لنفس السبب السابق، فلا اختلاف اللهجات، ولا كثرة المسلمين قد توافرت بعد، والمخرج من هذه الشبهة، أن جميع السور المكية، بعد هجرته ﷺ، نزلت التوسعة فيها عند معارضته جبريل له كل عام، وهو ما ستكشفه قصة عمر، وهشام رضي الله عنهما.

٤- وأما من يستدل بقصة سيدنا عمر، وهشام بن حكيم (٥٥) رضي الله عنهما باختلاف لسانهما، وأن الرخصة بمكة؛ لأن السور مكية، فمردود وغير صحيح، بل إن هذه القصة فيها دلالة كبيرة على أن القراءات نزلت بالمدينة النبوية من عدة وجوه:

(٥٣) انظر كتاب (مقدمات في علم القراءات) لمجموعة من الأساتذة: ٥٣.

(٥٤) انظر كتاب (القراءات، وأثرها في علم العربية) للدكتور محمد سالم محسن، ٥١-٥٠/١. وكتاب مقدمات في علم القراءات: ٥٤.

(٥٥) انظر كتاب في علوم القراءات للدكتور/ سيد رزق الطويل: ٣٤.

الأول: أن إسلام هشام كان متأخرا جدا، إذ إنه أسلم يوم الفتح^(٥٦) وكفى به دليلا.

الثاني: أن ألفاظ الحديث نحو: « فكدت أساوره في الصلاة » تدل على الأمن والاستقرار في العبادة، فمكة ليس فيها ذلك.

وقوله: « فأنطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ » فيه دلالة على أن النبي ﷺ في مكاته الخاص به إما حجراته، أو المسجد، وهذا لم يكن بمكة فالنبي ومن آمن يجتمعون في دار الأرقم بن الأرقم^(٥٧)، وهشام يومئذ لم يسلم بعد.

الثالث: أن هذه السورة المكية، وكل السور المكية إنما نزلت التوسعة فيها بعد الهجرة للمدينة عند معارضة جبريل لنبينا ﷺ في كل عام.

قال ابن حجر^(٥٨): "وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأن هشاما من مسلمة الفتح، فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيرا، فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإكثار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث « أنزل حديث القرآن على سبعة أحرف إلا في هذه الواقعة ». ^(٥٩)

الرابع: أن نزول الرخصة بالقراءات لم يكن بعد الهجرة مباشرة بل كان متأخرا جدا.

(٥٦) الاستيعاب لابن عبد البر، ٤/١٥٣٨.

(٥٧) الأرقم بن أبي الأرقم: اسمه عبد مناف بن المخزم من السابقين الأولين، كانت داره على الصفا وكان يجلس فيها النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام، الإصابة ١/١٩٦.

(٥٨) أحمد بن علي بن محمد الكنتاني العسقلاني، شيخ الإسلام صاحب التصانيف، مات سنة ٧٧٣هـ.

(٥٩) فتح الباري، لابن حجر: ٩/٣٣.

فإذا علمنا أن فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة وهو وقت إسلام هشام بن حكيم، فإن نزول الرخصة لابد أن تكون قريبا من هذه السنة لما يلي:

أولا: أن فتح مكة وما بعدها من الفتوحات العظام كان هو انطلاقا إسلام القبائل لمن تتبع السيرة النبوية، كقريش وبنو كنانة، وخزاعة، وثقيف، وإلى سنة تسع، وهي سنة الوفود، حيث انقادت العرب، وأسلمت كبنو تميم، وقيس، وبنو سعد بن بكر، وبنو حنيفة، وطيء، وبنو مراد، وبنو زبير، وكندة، وبنو أسد، وحمير، وبنو الحارث، وهمدان، وجمام، وبنو فزارة، وهذيل، وبنو العنبر، وبنو مرة، وأشجع، وجشم، وسائر القبائل^(١٠)، فهذه هي أمته ﷺ.

ثانيا: أنه لو قلنا أن الرخصة، والأذن بالأحرف كانت بعد الهجرة مباشرة لأدى ذلك أن يكون سيدنا عمر رضي الله عنه قد غفل عن هذه الرخصة طيلة هذه السنوات الكثيرة وأن الناس تقرأ بها وهو لا يعلم حتى سمع هشاما بعد إسلامه سنة ثمان يقرأ بخلاف قراءته، فهذا محال في حق عمر رضي الله عنه، أن ينزل بالمسلمين أمر عظيم مثل هذا، وهو لا يدري عنه طيلة هذه السنوات.

ثالثا: أن القراءات لو كانت بمكة لحفظ عمر رضي الله عنه تلك الاختلافات، ولما أنكر على هشام، فدل هذا أن الرخصة كانت بالمدينة، وأن السور المكية وسَّع في قراءتها على الأحرف السبعة عند معارضة جبريل للنبي ﷺ بعد الهجرة.

رابعا: أن ما وقع لعمر، وهشام رضي الله عنهما وقع لأبي بن كعب وابن مسعود وغيرهم من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

(١٠) انظر السيرة النبوية لابن هشام باختصار: ٢/٣٨٩-٦٢٩.

ففي صحيح مسلم: عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه...»^(١١) ثم ساق الحديث، والشاهد هنا: أن عمر وهشاما رضي الله عنهما من المهاجرين، وأبي رضي الله عنه من الأنصار، فمحال أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بحديث الأحرف السبعة مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة، فلا يخبر المكيون المدنيين أو لا يعلم المكيون ما نزل في المدينة أو العكس.

وأما الاستشهاد بأضاعة بني غفار، وأنها موضع قرب مكة، وعليه فإن رخصة القراءات كانت بمكة؛ لشبهة ما ذكره ياقوت الحموي^(١٢) عندما قال: "أضاعة بني غفار، والأضاعة: الماء المستنقع من سيل، أو غيره، وغفار قبيلة من كنانته، وهو موضع قريب من مكة".^(١٣)

فهذا الاستشهاد مردود من وجوه:

الأول: ما ذكره ابن حجر: "أن الأضاعة موضع قريب من المدينة النبوية، ينسب إلى بني غفار، لأنهم نزلوا عنده".^(١٤)
الثاني: أن راوي هذا الحديث هو أبي بن كعب وهو أنصاري،^(١٥) وهو يصدق قول ابن حجر السابق، وأنه موضع بالمدينة نزلت عنده بنو غفار بعد إسلامهم.

(١١) صلاة المسافرين، رقم الحديث ١٩٠١.

(١٢) شهاب الدين الرومي الحموي النحوي الأخباري المؤرخ، مات سنة ٦٢٦هـ، السير ٢٥٩/١٦.

(١٣) معجم البلدان ١/٢٨٠.

(١٤) شرح صحيح البخاري ٩/٣٦.

(١٥) صحيح مسلم، صلاة المسافرين، رقم الحديث ١٩٠٣.

الثالث: ما ذكره أبو عبيد القاسم عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لقيت جبريل عليه السلام عند أحجار المراء فقلت: يا جبريل...»^(١١) فالشاهد: أن ابن الأثير^(١٧) ذكر أن أحجار المراء هي: موضع بقاء خارج المدينة^(١٨) والله أعلم.

وأما ما يتعلق بحديث الأحرف السبعة في قول النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»^(١٩) فلسنا بصدد سرد أقوال العلماء في معناه، وفحواه فقد ملئت به الكتب والأبحاث.

ولكن نأخذ منه جانباً آخر يتطرق بما له صلة في هذا البحث:

فالمأمل في هذا الحديث يجد لفظين لم أقف فيها على شيء من أقوال العلماء، على رغم أهميتهما، وربما تسهم في مسار معنى الأحرف السبعة التي ذكرها العلماء والتي وصلت إلى أربعين قولاً^(٢٠)، وهما لفظ: [أنزل] ولفظ: [على سبعة] في قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وسنتحدث بإذن الله تعالى هنا على لفظ [أنزل] ونرجئ اللفظ الآخر في بابيه؛ لأنه أليق به، فقد تدبرت القراءات صحيحها، ومشهورها، وما استفاض منها، وآحادها وشاذها، في أمهات كتب القراءات، وعرضتها على لفظ [أنزل] في الحديث الشريف، فوجدت ما يلي:

(١١) كتاب فضائل القرآن، ص: ٣٣٨.

(١٧) الشيخ الإمام العلامة المحدث علي بن محمد بن محمد الشيباني، مصنف التاريخ الكبير، مات سنة ٦٣٠هـ، السير ١٦/٢٨٥.

(١٨) النهاية ١/٢٠٣، ٤/٩١.

(١٩) صحيح مسلم، صلاة المسافرين، رقم الحديث ١٨٩٦.

(٢٠) انظر الإتقان للسيوطي ص: ١٣١.

أولاً: أنه لا يمكن، بل ويستحيل أن يكون هذا اللفظ على بابه في الإنزال المذكور على جميع القراءات الواردة. بل لابد أن يكون خارجاً عن معناه حتى يتفق ذلك والأحاديث الأخرى، التي بينت سبب نزول هذه الأحرف.

ثانياً: أن القراءات بكل أنواعها السابقة تنقسم إلى قسمين لا ثالث لهما:

- ١- القسم الأول: ما يعسر، ويشق على العربي الإتيان به، ويحوله من لغته إلى لغة غيره، وهذا القسم هو الغاية الكبرى من رخصة قراءة القرآن على ألسن كثيرة.
- ٢- القسم الثاني: ما لا يعسر عليه ولا يشق الإتيان به، مما هو غير خارج عن سنن العرب ومجاريها في الكلام.

وعند مقابلة هذين القسمين على السبب الذي من أجله جاءت الرخصة بقراءة القرآن على سبعة أحرف، وهو: التخفيف والتهوين على هذه الأمة في كتاب ربها، في قوله ﷺ «... أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هون على أمتي، فرد إلي الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هون على أمتي، فرد إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف...».

وقوله ﷺ: «..إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك..»

نجد أن لفظ [الزل] في القسم الأول،

لا يمكن أن يكون على بابه بحال من الأحوال، وأنه لابد من صارف ينصرف إليه في المعنى، فلا يعقل أن النبي ﷺ يسأل ربه التخفيف والتهوين على أمته، ويراجع ربه في كل مرة، بإنزال شيء يعرفونه، وهو لغتهم، فلفظ الإنزال المذكور في الحديث الشريف هنا يشابه قول الله تعالى: ﴿وأنزل لكم

من الأنعام ثمانية أزواج^(٧١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾^(٧٢)، وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾^(٧٣). فلا يعقل أن يكون الله سبحانه وتعالى أنزل الأنعام والحديد والرسول ﷺ من السماء.

وعند الرجوع لكتب اللغة، وأقوال اللغويين في معنى (نزل) نجد ما يلي:
قال الراغب^(٧٤): "النزول في الأصل هو انحطاط من علو، يقال: نزل عن دابته، ونزل في مكان كذا حظ رحله فيه... ونزل بكذا، وأنزله بمعنى، وإنزال الله تعالى نعمه ونعمه على الخلق، وإعطاؤهم إياها، وذلك إما بإنزال الشيء نفسه كإنزال القرآن، وإما بإنزال أسبابه والهداية إليه، كإنزال الحديد واللباس، ونحو ذلك... إلى أن قال: والإنزال عام"^(٧٥).

قال الإمام الطبري: "وقوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ يقول تعالى ذكره: وجعل لكم من الأنعام ثمانية أزواج"^(٧٦).

وقال الطاهر ابن عاشور^(٧٧): "والإنزال: نقل الجسم من علو إلى سفلى، ويطلق على تذليل الأمر الصعب كما يقال: نزلوا على حكم فلان، لأن الأمر الصعب، يتخيل صعب المنال... فإطلاق الإنزال بمعنى التذليل والتمكين على

(٧١) الزمر ٦

(٧٢) الحديد ٢٥.

(٧٣) الطلاق ١٠-١١.

(٧٤) الحسين بن محمد المفضل الأصبهاني، العلامة الماهر المحقق، صاحب التصانيف، السير ٥٠٦/١٣.

(٧٥) المفردات ص: ٤٨٩.

(٧٦) جامع البيان ٢٣١/١٢.

(٧٧) محمد بن الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة، توفي سنة ١٣٩٣هـ، الأعلام للزركلي، ١٧٤/٦.

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ أي سخرناه للناس، فألهمناهم إلى معرفة قَيْتِه يتخذونه سيوفاً، ودروعاً، ورماحاً، وعتاداً، مع شدته وصلابته". (٧٨)

وقال الزمخشري (٧٩): "﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ﴾: وقضى لكم وقسم". (٨٠).

وقال الإمام الرازي (٨١): "أن معنى الإنزال: الإتياء والتهينة". (٨٢)

قلت: فإذا قلنا أن [الإنزال] في الحديث على بابه فهذا يعد عسراً على العرب، وينقلب التهوين إلى مشقة، فكيف يأمر الله نبيه أن يُعَلِّمَ قَبِيلَةَ أُسْدِ كَسْرِ النون في ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وهي لغتهم، أو أن يعلم تيمماً كيف يقلبون الهمزة عيناً في أن أو يعلم هذيلاً وتيمماً تحقيق الهمزتين، أو أن يعلم ربعية كيف يصلون بالكاف سيناً في نحو (عليكس) أو أن يعلم أحداً من القبائل الإمالة والتقليل والروم والإشمام، والاختلاس والإسقاط والإدخال في الهمزتين أو النقل للساكن أو السكت أو

فكل هذه لغاتهم ولهجاتهم، فلا يصدق عليها لفظ الإنزال من السماء، ولا تحتاج إلى معلم، ولكن تحتاج أن يجعل الله لهم في تلك اللغات متسعاً وتصرفاً وتذليلاً لتلك الصعوبة في القراءة بحرف واحد وهذا هو الذي راجع رسول الله ﷺ ربه فيه، تخفيفاً وتهويناً على أمته.

وأما القسم الثاني:

فليس هو المقصود بالتخفيف على العرب والتهوين عليهم في سبب نزول القراءات؛ لأن هذا النوع من القراءات لا يشق على العرب الإتيان بمثله فهو

(٧٨) تفسير التحرير والتنوير ٣٣٢/١١.

(٧٩) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي النحوي، صاحب التصانيف، مات سنة ٥٣٨ هـ، السير ٥٩٦/١٤.

(٨٠) الكشاف ٣٣٩/٣. وانظر البحر المحيط لابن حيان ٤٠٠/٧.

(٨١) محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري، المفسر، مات سنة ٦٠٦ هـ، السير ٥٤/١٦.

(٨٢) التفسير الكبير ٤٧١/١٠.

من سنن العرب ومجاريها في الكلام، فهو الذي يصدق عليه لفظ [الإزال] في الحديث الشريف.

فمن سنن العرب في كلامها : التقديم والتأخير، والحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة، والرجوع من المخاطبة إلى الكناية، ومن الكناية إلى المخاطبة، والجمع ويراد به الواحد، وأمر الواحد بلفظ الاثنين، والفعل يأتي بلفظ الماضي وهو مستقبل، وبنفخ المستقبل وهو ماضي، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر في الجمع والحذف، والإثبات في الحروف لحفظ التوازن، وإضافة الشيء لصفته، والحذف والاختصار، والالتفات.^(٨٣) إلى غير ذلك.

وكل ذلك قد جاءت القراءات به فلا يعقل أن العرب يشق عليها فعل ذلك، ولا يعقل أن يطلب رسول الله ﷺ من ربه التهوين على أمته في شيء هين ميسور لا يشق عليهم، فهذا مخالف لنص الحديث ومخالف للعقل، فخذ مثلاً: تغاير لفظي «ملك» و «مالك»^(٨٤) حيث وصف الله سبحانه وتعالى جده نفسه مرة بأنه مالك ليوم الدين، وأخرى بأنه الملك في ذلك اليوم، فمحال أن يعسر على العربي التلفظ بهذين اللفظين، فلا مشقة عليهم في ذلك، ولا حرج، ومن جهة أخرى فإنه لا يتصور أن تكون هاتان اللفظتان من لهجات العرب التي يشق عليهم التلفظ بها، وهي متضمنة لصفتين من صفات الرحمن فالله عز وجل في علاه هو الذي يخبرنا عن صفاته، وليس ذلك للعرب. ومن باب الأحكام في قوله تعالى: «وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين»^(٨٥)، فقد وردت قراءتان في لفظ «أرجلكم» بالنصب والخفض^(٨٦)، وعليه ترتبت أحكام

^(٨٣) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي بتصريف ٥٥٧/٢.

^(٨٤) سورة الفاتحة : ٤.

^(٨٥) سورة المائدة: ٦.

^(٨٦) حرز الأمانى للشاطبي، فرش سورة المائدة ، ص ٤٩.

فقهية^(٨٧)، والشاهد هنا: أن اختلاف القراءتين، ليس مما يشق على العرب فعله، فهذا من سنن العرب ومجاريها في الكلام، وهو ما يسمى: الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة، فالعرب تفعل ذلك فنقول: "هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"^(٨٨)، قال الثعالبي: "والخرب نعت للجحر، لا نعت الضب، ولكن الجوار عمل عليه"^(٨٩).

قلت: ولكن الذي لا تعرفه العرب هو الحكم المترتب على الاختلاف بين القراءتين، فهذا تعليم من الله لهم، ومن التوسعة عليهم في دينهم، كما وسع عليهم في لهجاتهم. وكذا في قوله تعالى: ﴿أَو لَامِسْتُمْ﴾^(٩٠) في قراءتي الإثبات والحذف في ﴿لامستم﴾ فالعربي لا يشق عليه حذف الألف أو إثباتها، ولا يمكن أن يتصور أن بعض العرب لا تستطيع أن تلفظ بالألف حتى يخفف الله عليهم، فدل هذا أن لفظ الإنزال هنا على بابه وأن هذا النوع هو الذي اختلفت الصحابة فيه، وترافعوا إلى النبي ﷺ فحسن قراءة كل واحد منهم.

ومن باب الكناية والمخاطبة، والغيبة والرجوع من أحدهما للآخر كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْبدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٩١) حيث قرئ بالخطاب والغيب^(٩٢) في شأن بني

^(٨٧) انظر المدونة ١/١١٣، والكافي لابن عبد البر ١/١٦٧، ومنار السبيل ١/٢٤، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٧٧، والمجموع ١/١٤٧.

^(٨٨) قال ابن جني: "أصله: هذا جحر ضب جحره، فيجري خرب وصفاً على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر" ١/١٩٢.

^(٨٩) فقه اللغة ٢/٥٦٦.

^(٩٠) النساء: ٤٣.

^(٩١) البقرة: ٨٣.

^(٩٢) حرز الأماني، فرش سورة البقرة، ص ٣٧.

إسرائيل، فمن المعروف أن هذا الالتفات من سنن العرب وتفعله في كلامها^(١٣)، ولا يعقل أن العربي يشق عليه أن يقول: «يعبدون» و«تعبدون» بل إن ما احتواه هذا الالتفات من أسرار القرآن في إخباره عن اليهود، ما لا طاقة للعرب لمعرفته؛ لأنه من علم الغيب أخبر به الله سبحانه وتعالى فلا مجال هنا للتهمين على العرب؛ لأن التلطف بهما ميسور عليهم.

وفي قول الحق تبارك وتعالى: «فأزلهما الشيطان»^(١٤) فقراءتا «فأزالهما» و«فأزلهما»^(١٥)، لا يخفى على العربي معنى «أزال» و«أزل» ولا يشق عليه التلطف بأحدهما، ولكن من غير المعقول أن تكون هاتان الروايتان مما يشق على العربي التلطف بها حتى ينزل التخفيف؛ فهما من علم الغيب وليس للعربي معرفة بهذه القصة أصلاً، حتى أخبر الله من شأنها، وهكذا في بقية ما ذكره العلماء من اختلاف وتغاير بين ألفاظ الوحي، وبعد هذا العرض نلقت الانتباه إلى ما يلي:

١- أن من يستدل بقصة عمر، وهشام رضي الله عنهما، وأنها إنما اختلفا في اللهجة، فهذا غير صحيح؛ لأن العرب تعرف لغاتها ولهجاتها، ولم يعب عربي على عربي في لهجته، وما جرى به لسانه فكانت قريش على فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب في مواسم الحج، أو الأسواق، تخيروا من كلامهم، وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفي كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى ما طبعوا عليه من سليقتهم، فصاروا بذلك أفصح العرب، فلا بد أن يكون عمر وهشام رضي الله عنهما، قد اختلفا في كلمات مختلفة في السمع، لا أن يكون ذلك في تحقيق همزة، أو مد، أو

(١٣) فقه اللغة ٥٦٩/٢.

(١٤) البقرة ٣٦.

(١٥) حرز الأمانى، فرش سورة البقرة ٣٧.

إشمام، أو نقل، أو ... فهذا مسموع معروف لدى القبائل ويسمونه من بعضهم في أسواقهم وأنديتهم وشعرهم.

٢- أن ما ذكره العلماء في المراد من الأحرف السبعة - والتي بلغت أربعين قولاً - لم تخرج عن القسم الثاني: مما لا يشق على العرب الإتيان به، غير خارج عن سننها ومجاريها في الكلام، وما ذكر في هذه الأقوال من القسم الأول هو الأقل على الرغم من أهميته وأصالته، وعمدته في الباب، إذ هو الركن الأعظم من الإذن بقراءة القرآن بسبعة أحرف؛ لذا فإن قول ابن جرير الطبري أن كل ما يقرأ به اليوم حرف واحد، وأن الستة الأحرف غير موجودة اليوم^(١٦) هو الأقرب للصواب؛ لأنه لا يعقل أن يكون التخفيف والتهوين في شيء تعرفه العرب، وتستطيع أن تتكلم به، ولا يشق عليها مما قدمنا من القسم الثاني، وأن يكون ما يشق عليها النزر اليسير من القسم الأول من إدغام وإشمام واختلاس وتليين همزات وتحقيقها، ونقل، وعليه فلا بد أن يكون التهوين اشتمل على أكثر من هذا إلا إنه لا علم لنا به ولم يصلنا منه شيء.

(١٦) جامع البيان ١/٤٣.

الطلب الثاني

الجمع العثماني للصحف ومصير الأحرف السبعة

بعد أن توفي النبي ﷺ، وانتقل إلى الرفيق الأعلى، وتفرق الصحابة في البلدان، وكان زمن الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، وبالرجوع لسبب جمع عثمان رضي الله عنه للصحف تطالعنا الآثار الصحيحة بقصة الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، كأحد الأسباب المباشرة، لجمع خليفة المسلمين الصحف ونسخها في مصاحف، وتغير مسار القراءات، فقد أخرج الإمام البخاري^(٩٧) في صحيحه: "أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك.."^(٩٨). وعلى هذا الجمع نسأل ونقول: هل اشتملت المصاحف الجديدة على جميع الأحرف السبعة؟

فمن المعروف أن جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه للقرآن كان مشتملاً على جميع الأحرف السبعة التي نزلت، وسببه خشية أن يذهب القرآن بذهاب حملته. وأما جمع عثمان رضي الله عنه فكان سببه ما تقدم من اختلاف الناس في هذه الأحرف السبعة، حتى كَفَرَ بعضهم بعضاً.

(٩٧) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الحافظ، صاحب الجامع الصحيح، مات سنة

٢٥٦هـ، السير ٢٧٧/١٠.

(٩٨) كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن. حديث ٤٩٨٦.

فذهب القاضي أبو بكر^(١٩) وجماعة من العلماء^(١٠٠) وتبعهم الإمام السخاوي^(١٠١)، وبعض المتأخرين كالشيخ الزرقاني^(١٠٢) : "بأن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة^(١٠٣)، إلا أنهم اختلفوا في الاستدلال فرأى القاضي أبو بكر، أن الاختلاف الذي حدث في زمن عثمان رضي الله عنه، إنما وقع في أشياء لم تثبت عن الرسول ﷺ"، ولم تقم بها حجة، مما حدا بخليفة المسلمين إزالتها، حيث قال: "القوم لم يختلفوا عندنا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ وإنما اختلفوا في قراءات ووجوه أخرى لم تثبت عن الرسول ﷺ، ولم تقم بها حجة، وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد، وما لم يعلم ثبوته وصحته، وكان منهم من يقرأ التأويل مع التنزيل نحو: (والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر)^(١٠٤)، و(قإن فاعوا فيهن)^(١٠٥) وأمثال هذا مما وجدوه في بعض المصاحف، فمنع عثمان رضي الله عنه من هذا الذي لم يثبت ولم تقم به حجة، وحرقه، وأخذهم بالمستفيض المعلوم من قراءات الرسول ﷺ"^(١٠٦).

(١٩) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلائي، من كبار علماء الكلام، توفي سنة ٤٠٣هـ. وفيات الأعيان، ١/٦٠٩.

(١٠٠) ذكره ابن الجزري في النشر ١/٣١.

(١٠١) علي بن محمد بن عبد الرحمن الهمداني المصري الشافعي، عالم بالقراءات واللغة والتفسير، مات سنة ٦٤٣هـ، الغاية ١/٥٦٨.

(١٠٢) محمد بن عبد العظيم الزرقاني، من علماء الأزهر، مات سنة ١٣٦٧هـ، الأعلام ٦/٢١٠.

(١٠٣) انظر كتاب الانتصار للقاضي أبي بكر، ١/١٠٤. وجمال القراء للسخاوي، ١/٤٨٩. ومناهل العرفان للزرقاني، ١/١٤٣.

(١٠٤) البقرة ٢٣٨.

(١٠٥) البقرة ٢٢٦.

(١٠٦) المرشد الوجيز لأبي شامة، ص: ١٤٢.

ورأى الإمام السخاوي : "أن سبب جمع عثمان رضي الله عنه سد باب القالة، والدعوى بأن يدخل في كتاب الله شيء مما ليس فيه، أو أن في المصحف شيئاً لم يكتب، أو القراءة بالمعنى جائزة فلذلك جمع عثمان القرآن بجميع وجوه أحرفه السبعة ، فقال: "وإنما قصد- أي سيدنا عثمان رضي الله عنه- سد باب القالة، وأن يدعي مدح شيئاً ليس مما أنزل الله فيجعله من كتاب الله عز وجل، أو يرى أن تغير لفظ الكتاب العزيز بغير ما هو بمعناه لا بأس به، فلما كتب هذه المصاحف وأمر بالقراءة بما فيها، لم يُمكن أحداً من أولئك أن يفعل ما كان يفعل" (١٠٧).

وقال في موضع آخر: "فأراد عثمان رضي الله عنه أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التي أنزل عليها سدا لباب الدعوى، وردا لرأي من يرى تبديل حرف منه بغيره" (١٠٨).

وقال في الوسيلة (١٠٩): "الغرض بذلك سد باب القالة، وأن يزعم زاعم أن في المصحف قرآنا لم يكتب ولئلا يرى إنسان فيما كتبه شيئاً مما لم يقرأ به فينكره" (١١٠).

ورأى الشيخ عبد العظيم الزرقاني أن معنى وتحديد المراد من الأحرف السبعة هو فصل الخطاب في المسألة فالمستقرئ للأحرف يجد أنها تنحصر في سبعة أوجه، وبالرجوع إلى ما هو مكتوب وماثل بتلك المصاحف في الواقع يخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب في

(١٠٧) جمال القراء، ١/ ٤٨٨.

(١٠٨) المصدر السابق ١/ ٤٨٩.

(١٠٩) الوسيلة إلى كشف العقيلة، وهي شرح قصيدة الإمام الشاطبي (عقيلة أتراب القوائد في أسنى

المقاصد) في الرسم.

(١١٠) ص: ١٠٩.

هذا الباب، وهو "أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها"^(١١١).

ثم إنني تدبرت رأي أصحاب هذا القول وسبب تعصبهم له وتركهم لقول الجمهور فتبين أنهم يرون أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة^(١١٢) وعليه لا يجوز لكائن من كان أن يمنع القراءة بحرف أنزله الله وفي ذلك قال القاضي أبو بكر: "فأما أن يستجيز هو - أي سيدنا عثمان رضي الله عنه - أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله تعالى أنزله ويأمر بتحريقه والمنع من النظر فيه، والاستنساخ منه ويضيق على الأمة ما وسعه الله تعالى ويحرم من ذلك ما أحله، ويمنع منه ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك"^(١١٣).

وأما أصحاب القول الثاني:

فهم جماهير العلماء من السلف، والخلف، وأئمة المسلمين، بأن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط^(١١٤)، ولا شك أن هذا القول هو الذي تركز إليه النفس، وأن الأحرف السبعة التي أخبر عنها ﷺ لم تشتمل عليها المصاحف العثمانية. فمن جهة النقل:

نجد النصوص المتضاربة من أئمة الدين والعلم، قد أزالنا كل غموض ولبس فيها، ومنها قول الإمام الطبري: "فإن قال فما بال الأحرف الستة غير موجودة..... أنسخت فرفعت.... أم نسبتها الأمة؟... قيل له: لم تنسخ فترفع

(١١١) مناهل العرفان، بتصرف ١/١٤٢، ١٤٣.

(١١٢) سنتني مناقشة هذه المسألة في المطلب الثاني من المبحث الثاني بإذن الله.

(١١٣) انظر المرشد الوجيز ص: ١٤٣، جمال القراء ١/٤٩٠، مناهل العرفان ١/١٤٢.

(١١٤) انظر النشر في القراءات العشر ١/٣١.

ولا ضيعتها الأمة وخيرت في قراءته، وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاعت.... فرأت لعة من العطل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد" (١١٥).

وقال الإمام أبو العباس المهدي (١١٦): "ثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة وترك ما سواها من الحروف السبعة المخالفة لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن" (١١٧).

وقال مكي بن أبي طالب (١١٨): " وإن سأل سائل فقال: ما السبب الذي من أجله جمع عثمان القرآن في مصحف على لغة واحدة وحرف واحد، وجمع الناس على ذلك" (١١٩)

وقال في موضع آخر: "فنعلم من ذلك كله تحقيق ما ذكرنا أن قراءة هؤلاء المشهورين جزء من الأحرف السبعة التي نص عليها النبي صلى الله عليه وسلم" (١٢٠).

وقال أبو شامة: "أصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك إنما نحن عليه في وقتنا هذا من القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن" (١٢١).

(١١٥) جامع البيان ٤٣/١.

(١١٦) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، أستاذ مشهور، ألف في التفسير، والقراءات، مات سنة ٤٣٠هـ الغاية ٩٢/١.

(١١٧) شرح الهداية، ص: ٢٠١.

(١١٨) مكي بن أبي طالب بن محمد التميمي ، إمام علامة ، محقق أستاذ المقرئين ، مات سنة ٤٣٧هـ الغاية ٣٠٩/٢هـ

(١١٩) الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٧٠.

(١٢٠) المصدر السابق، ص: ١٣٢.

وقال الإمام ابن العربي^(١٢٢): "سقط جميع اللغات والقراءات، إلا ما ثبت في المصحف، بإجماع من الصحابة وما أذن فيه قبل ذلك ارتفع وذهب، والله اعلم"^(١٢٣).

وقال الإمام ابن عبد البر^(١٢٤): "وهذا يدل على قول العلماء أن ليس بأيدي الناس من الحروف السبعة التي نزل القرآن عليها، إلا حرف واحد وهو صورة مصحف عثمان، وما دخل فيها يوافق صورته من الحركات واختلاف النقط من سائر الحروف"^(١٢٥).

وقال الإمام ابن حجر: "وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المعتمد"^(١٢٦). وحكى الإمام ابن الجزري إجماع الأمة على القول الثاني فقال: "وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط"^(١٢٧).

ومن جهة الاستدلال العقلي نجد:

١- أن سبب جمع القرآن في زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه يتعارض مع القائلين باشمال المصاحف على الأحرف السبعة، فقول سيدنا عثمان رضي الله عنه: "... فقد بلغني أن

(١٢١) المرشد الوجيز، ص: ١٤٠.

(١٢٢) محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي، من حفاظ الحديث، وصنف في التفسير والحديث، والفقهاء، توفي سنة ٥٤٣هـ. وفيات الأعيان، ١/٦١٩.

(١٢٣) القيس، ص: ٤٦.

(١٢٤) يوسف بن عبد الله النمري، القرطبي، الحافظ الفقيه العالم بالقراءات والحديث، توفي سنة ٤٦٣هـ، تذكرة الحفاظ، ٣/٣٠٦.

(١٢٥) التمهيد، ٤/٦٦.

(١٢٦) شرح صحيح البخاري، ٩/٣٨.

(١٢٧) النشر في القراءات العشر، ١/٣١.

بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قالوا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فرقة، ولا يكون اختلاف، قالوا: فنعم ما رأيت" (١٢٨).

ففي هذا أوضح الدلالة على:

١. أن القوم إنما اختلفوا فيما قرئ، ومما أنزل، وليس كما ادعى الباقلائي ومن تبعه بأن الاختلاف كان في أشياء لم تثبت عن النبي ﷺ، فلو كان ذلك كذلك لقال عثمان رضي الله عنه: قرئ كتاب الله بما لم يثبت، أو كلمة نحوها، وفي رواية أخرى:

"فإذا أهل الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب، فيأتون بما لم يسمع أهل العراق، وإذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود، فيأتون بما لم يسمع أهل الشام، فيكفر بعضهم بعضاً" (١٢٩). قلت:

فهذا عين ما وقع للصاحبة في زمن النبي ﷺ فحسن قراءة المتخاصمين، فهل كان ذلك في أشياء لم تثبت أيضاً؟

وأخرج ابن أبي داود من طريق يزيد بن معاوية (١٣٠) قال: "بني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة (١٣١) في حلقة فيها حذيفة ... إذ هتف هاتف من كان يقرأ على قراءة أبي موسى فلبأت الزاوية التي عند أبواب كنده ومن كان يقرأ على قراءة عبد الله بن مسعود فلبأت هذه الزاوية التي عند دار عبد الله، واختلفا في آية

(١٢٨) الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: ١٠٦.

(١٢٩) شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٢٣/٩.

(١٣٠) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشي، تسلم الملك من بعد أبيه مات سنة ٦٤ هـ، السير ٨١/٥.

(١٣١) الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي، له صحبة قليلة، ورواية يسيرة، السير ٤٩٥/٤.

من سورة البقرة قرأ هذا ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ﴾، وقرأ هذا ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١٣٢)، فغضب حذيفة^(١٣٣).

٢- تصريح حذيفة بأن يجعل القراءات واحدة، فقد أخرج ابن أبي داود بسنده إلى حذيفة قوله: "والله إن بقيت حتى آتى أمير المؤمنين لأمرته يجعلها قراءة واحدة"^(١٣٤)، وقوله: "...أجل كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان، فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب"^(١٣٥).

٣- أن المصاحف لو كانت مشتملة على الأحرف السبعة، لما غضب عبد الله بن مسعود من فعل عثمان فهل يعقل أن يختلف القراء في حرفين، ثم يعيد رضي الله عنه هذين الحرفين مرة أخرى للأمصار، فما يكون سيدنا عثمان رضي الله عنه بجمعه للصحف قد أفاد بقطعه هذا فائدة، ولعاد الخلف للمتمارين مرة أخرى؛ لذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: "من استطاع منكم أن يقل مصحفاً فليقل فإنه من غل شيئاً جاء بما غل يوم القيامة ... لقد قرأت القرآن من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وزيد صبي، أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ"^(١٣٦).

٤- تصريح أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بأن المصاحف العثمانية لم تشتمل على جميع الأحرف عندما جاءه مصحف عثمان ليقيموه عليه ويترك مصحفه، فقال: "ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة فلا تنقصوها، وما وجدتم من نقصان فاكتبوه"^(١٣٧).

(١٣٢) البقرة ١٩٦.

(١٣٣) كتاب المصاحف، ص: ١١.

(١٣٤) المصدر السابق، ص: ١٣.

(١٣٥) المصدر السابق، ص: ١٤.

(١٣٦) كتاب المصاحف، ص: ١٥.

(١٣٧) كتاب المصاحف، ص: ٣٥.

فلو أن المصاحف الجديدة مشتملة على جميع السبعة، فما قيمة قول أبي موسى رضي الله عنه، وعلى أي وجه نخرجه؟.

٥- أن النفر الذين أرادوا قتل سيدنا عثمان رضي الله عنه كان مما نقموا عليه أنه محا كتاب الله في نظرهم فقال لهم: "أما القرآن فمن عند الله، إنما نهيتكم، لأنني خفت عليكم الاختلاف فاقروا على أي حرف شئتم" (١٣٨).

فالشاهد هنا: أن النهي عن قراءة بعض الأحرف لأجل الاختلاف الذي حصل، ثم سمح لهم بأن يقرؤوا إن أرادوا مما محي، فعلى رأي الباقلاني ومن تبعه، كيف نوجه هذا الأثر؟.

٦- أن هذه المصاحف لو كانت مشتملة على السبعة الأحرف، لوجب أن يكتب سيدنا عثمان المصاحف سبع مرات.

٧- أنها لو كانت مشتملة على السبعة الأحرف، لكانت قراءة كل واحد من الأئمة السبعة الآن حرف من تلك السبعة، ولما احتاج العلماء إلى كثير عناء لتفسير حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف.

٨- أن قولكم موجودة كلها في المصاحف العثمانية، يؤدي ذلك إلى أن كل ما لم يقرأ به هؤلاء السبعة متروكاً، وغير ثابت، وعليه فإن قراءة أبو عمرو البصري^(١٣٩): «وأكون من الصالحين»^(١٤٠)، يصدق عليها هذا عند هؤلاء، لأنها لم تثبت في مصاحف الأمصار كما صرح بذلك أئمة الشأن^(١٤١).

(١٣٨) المصاحف، ص: ٣٦.

(١٣٩) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن مازن بن تميم، أحد القراء السبعة، مات سنة ١٥٤هـ، الغاية ٢٨٨/١.

(١٤٠) المنافقون ١٠.

(١٤١) انظر المقتنع، لأبي عمرو الداني، ص: ١١٧.

٩- أن اختلاف رسم المصاحف ليحتمل قراءات أخر، دليل على عدم اشتمال المصاحف على الأحرف السبعة، وإلا فما فائدة اختلاف المرسوم؟.

١٠- أن أمر سيدنا عثمان رضي الله عنه لأهل الأمصار بتحريق مصاحفهم دليل على عدم اشتمال المصاحف الجديدة على السبعة، فلو كانت مشتملة، لكانت نسخاً مكررة لما بين أيديهم.

دعوى نسخ القراءات

يظن بعض المشتغلين بهذا العلم أن القراءات بعد الجمع العثماني والتي لم تثبت في المصاحف كانت مما نسخ بالعرضة، أو أنها مما لم يصح، أو لم تثبت، وسبب هذا القول هو ربطهم بين حديث العرضة الأخيرة وبين جمع سيدنا عثمان رضي الله عنه، وفي هذا القول تهمة للصحابة رضوان الله عليهم، وقول بلا علم لما يلي:

١- أن قوله ﷺ: «أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أرى إلا حضر أجلي»^(١٤٢). وما روى عن ابن سيرين^(١٤٣) قال: "كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن.... فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعرضة الأخيرة"^(١٤٤).
وما روى عن سمرة رضي الله عنه: "عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات، ويقولون أن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة"^(١٤٥).

^(١٤٢) شرح صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل....، رقم ٤٩٩٧، ٤٩٩٨.

^(١٤٣) محمد بن سيرين الأنصاري، مولاهم البصري التابعي، أحد الفقهاء، مات سنة ١١٠ هـ، السير ٢١٤.

^(١٤٤) شرح صحيح البخاري، ٥٦/٩.

^(١٤٥) شرح صحيح البخاري، ٥٦/٩.

فكل ما أفادته تلك النصوص أنهم كانوا يرون، ويرجون أن تكون قراءتهم هذه موافقة للعرضة الأخيرة، فلا دلالة صريحة تفيد نسخ القراءات.

٢- أن القول بنسخ القراءات، أو أن الذي خرج بالجمع العثماني لم يصح، ولم يثبت فيه تهمة للصحابة رضوان الله عليهم، فمن المعطوم أن آخر عرضة كانت للنبي ﷺ في رمضان في السنة العاشرة، وجمع سيدنا عثمان للمصاحف كان سنة خمس وعشرين؛ لأن فتح إرمينية وأذربيجان كان في تلك السنة كما ذكر أهل التاريخ^(١٤٦)، لأنها كانت السبب في جمع سيدنا عثمان رضي الله عنه للمصحف كما تقدم، فهل يعقل أن زيدا، أو أبيّا، أو ابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين، أو أحدا من الصحابة يتركون أمة محمد ﷺ تقرأ بشيء منسوخ أو غير ثابت أو لم يصح، مدة خلافة أبي بكر عامين وثلاثة أشهر، ومدة خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثة عشر عاما، وعامين من زمن خلافة عثمان رضي الله عنه، فهذا يؤدي إلى أن الصحابة قد قصروا في بيان أمور الدين معاذ الله، وحاشاهم رضوان الله عليهم.

٣- شبهة أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يشهد العرضة الأخيرة، فلم يعلم بما بَدل و غير من القراءات وكان ذلك السبب في عدم ضمه للجنة نسخ المصاحف وبالتالي عدم احتواء قراءته في الجمع العثماني، فرية عظيمة على هذا الصحابي الجليل، فقد أخرج الإمام أحمد^(١٤٧) في مسنده عنه: "وقال رضوان الله عنه: وإن رسول الله ﷺ كان يعارض بالقرآن في كل رمضان، وإني عرضت في العام قبض

(١٤٦) الاستيعاب لابن عبد البر ٤/١٥٣٨.

(١٤٧) الإمام أحمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني، الإمام حقا شيخ الإسلام، مات سنة

٢٤١هـ، السير ٩/٤٣٤.

فيه مرتين، فأتبأني أني محسن، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة^(١٤٨).

وهذا ابن عباس رضي الله عنهما يشهد لابن مسعود بأن قراءته كانت آخر عرضة، فقد أخرج الحاكم^(١٤٩) في مستدركه من طريق مجاهد^(١٥٠) عن ابن عباس قال: أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟ قالوا: قراءة زيد، قال: لا، إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل، فلما كانت السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين، فكانت قراءة ابن مسعود آخرهن^(١٥١). قال الحاكم هذا حديث صحيح إسناده.

وقال ابن حجر: "وعند مسدد^(١٥٢) في مسنده عن طريق إبراهيم النخعي^(١٥٣) أن ابن عباس سمع رجلاً يقول الحرف الأول، فقال: ما الحرف الأول؟ قال إن ابن عمر بعث ابن مسعود إلى الكوفة معلماً فأخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة، فهم يدعون قراءة ابن مسعود

(١٤٨) المسند، ٤٠٥/١.

(١٤٩) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، من أكابر حفاظ الحديث، صاحب المستدرک، مات سنة ٤٠٥ هـ، تذكرة الحفاظ ٣/٢٢٧.

(١٥٠) الإمام شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم، السير ٥/٣٧٧.

(١٥١) المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، رقم الحديث ٣٢/٢٩٠٣. قال ابن حجر إسناده حسن، شرح البخاري، ٥٦/٩.

(١٥٢) مسدد بن مسرهد بن مسرهل، الإمام الحافظ الحجة، أحد أعلام الحديث، مات سنة ٢٢٨ هـ، السير ٩/٢٤٦.

(١٥٣) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، فقيه حجة، مات سنة ٩٦ هـ، غاية النهاية ٢٩/١.

الحرف الأول، فقال ابن عباس: إنه لآخر حرف عرض به النبي ﷺ على جبريل" (١٥٤).

وقال ابن حجر: "وعند النسائي (١٥٥) ... قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: القراءة الأولى قراءة ابن أم عبد - يعني عبد الله بن مسعود - قال: بل هي الأخيرة، إن رسول الله ﷺ كان يعرض على جبريل ... فحضر ذلك ابن مسعود فلم ما نسخ من ذلك وما بدل" (١٥٦).

قال ابن حجر: "وإسناده صحيح، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين، فيصح إطلاق الآخرة على كل منهما" (١٥٧).

قلت: ومن الأدلة أيضا، صحة خبر كراهية ابن مسعود لجمع المصاحف، وتحريق ما سواها ومن ضمنها حرف ابن مسعود، وفي ذلك قال رضي الله عنه: "من استطاع منكم أن يغسل مصحفا فل يفعل فإنه من غل شيئا جاء بما غل يوم القيامة، ثم قال عبد الله: لقد قرأت القرآن من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وزيد صبي أفأترك، ما أخذت من في رسول الله ﷺ" (١٥٨).

(١٥٤) شرح صحيح البخاري ٥٦/٩.

(١٥٥) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخرساني الحافظ القاضي، صاحب السنن، مات سنة ٣٠٣هـ، تهذيب التهذيب ٣٦/١.

(١٥٦) ذكر ذلك الإمام بن حجر في شرح صحيح البخاري ٥٦/٩.

(١٥٧) شرح صحيح البخاري، ٥٦/٩.

(١٥٨) كتاب المصاحف، للسجستاني. ص: ١٥.

فهل يعقل أن يكون حرفه مما نسخ وغير وبدل، أو مما لم يصح أو لم يثبت، ويغضب ابن مسعود هذا الغضب؟ وعلى أقل تقدير أن يخبره عثمان رضي الله عنه بأن حرفك قد نسخ بالعرضة الأخيرة.

٤- أن ما نسخ وبدل وغير في العرضة الأخيرة من القرآن قد علمته الصحابة، وتركت قرائته، في زمنه، لا أن تمضي خمسة عشر عاماً إلى زمن الخليفة الراشد، فيتبين ذلك، وهب أن سبب جمع المصاحف لم يحصل، ولم يجمع سيدنا عثمان المصاحف، فهل يعقل أن نقرأ بما نسخ إلى يومنا هذا، فهذا محال؟!

٥- أنه على ضوء ما تحرر سابقاً في زمن نزول القراءات ما بين العام الثامن سنة إسلام هشام بن حكيم ، وحتى سنة تسع وهو زمن الوفود لقبائل العرب على رسول الله ﷺ ودخولها في الإسلام، وأن آخر عرضة كانت لنبيينا ﷺ سنة عشر هجري، فمن غير المعقول أن يستأن رسول الله ﷺ ربه ويراجعه ليهون على أمته في قراءة كتاب ربها، ثم يأتي هذا النسخ السريع لها، ويطلب بعد ذلك من القبائل أن تكف عن القراءة بها، فهذا لا يتصور.

٦- أنه لو فرضنا جديلاً أن هناك نسخاً، فما هي الفائدة المرجوة من نسخ رحمة، وسعة أنزلها الله على عباده؟، ثم يقطع الله تلك الرحمة، وقد نهانا الشارع الحكيم أن نعود في هبة وهبناها لأحد من المسلمين، فما بالك بعموم المسلمين.

٧- أنه من المعروف أنه لا يقع نسخ إلا في الأمر، أو النهي، وهذا أمر مجمع عليه كما ذكر الأصوليون^(١٥٩)، وشأن القراءات ليس فيه أمر و نهي، بل هو ممنوع أن يأمر الله بأمر، وينهى عنه في حرف آخر

(١٥٩) شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، لابن النجار ٣/١٦٤.

- بإجماع علماء الأمة، وكل ما وجدناه في القراءات هو من لهجات العرب، وسننها ومجاريها في الكلام.
- ٨- أن غاية ما في النسخ هو التيسير على الأمة، وكذلك الأحرف السبعة، فرجع يسر لا تقوم السنة العرب إلا به في قراءة كتاب ربها يعد عسراً.
- ٩- أنه لا نسخ إلا بنص صريح، فمات النبي ﷺ، وقد قال لابن مسعود في آخر عرضة: "أحسن، أحسن".
- ١٠- أن النسخ لا يتحقق إلا مع التعارض، والأحرف السبعة لا تعارض فيها، كلها من عند الله، وكلها شاف كاف.
- ١١- أنه على افتراض النسخ، فقد ذكر الأصوليون^(١١٠): أنه إذا قال الصحابي هذه الآية نسخت لم يقبل منه، حتى يخبر بماذا نسخت، وقد عدم عندنا القائل، والمنسوخ، والناسخ.
- ١٢- أن دعوى النسخ قائمة على القياس والعقل دون النقل المجرد.
- ١٣- أن اختلاف الفقهاء^(١١١) في مثل «أبام متتابعات»^(١١٢) في حرف ابن مسعود، دليل قوي على عدم النسخ، وإلا لما جاء اختلاف الفقهاء في أمر منسوخ.
- ١٤- أن الناسخ للقراءات هو الرسم العثماني، فأصبحت الأحرف الستة كأنها منسوخة، وليس الرسول ﷺ هو الناسخ.
- ١٥- تصريح علماء الأمة بأنها لم تنسخ، ولم ترفع، قال ابن جرير الطبري: 'فإن قال قائل: فما بال الأحرف الستة غير موجودة؟ ... وقد أقرأهن

(١١٠) المصدر السابق، ٥٦٨/٣.

(١١١) التمهيد لابن عبد البر ٢٩٣/٨، المجموع للنووي ٣٥٨/٣، المغني لابن قدامة ٥٢٩/١١، القواعد الأصولية ١٣١.

(١١٢) المائدة ٨٩.

رسول الله ﷺ أصحابه، وأمر بالقراءة بهنّ، وأنزلهنّ الله من عنده على نبيه ﷺ، أنسخت فرفعت، فما الدلالة على نسخها ورفعها؟ أم نسيتهن الأمة؟ فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه أم ما القصة في ذلك؟.

قيل له: لم تنسخ ولم ترفع، ولا ضيعتها الأمة، وهي مأمورة بحفظها..."
(١٦٣).

وقال مكي: "وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة التي نزلها بالقرآن بالإجماع على خط المصحف" (١٦٤).

(١٦٣) جامع البيان، ١/٤٣.

(١٦٤) الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٣٦.

للبحث الثاني: نشأة الاختيار

لطلب الأول : صفة القراءات، وهيئتها في زمن النبي ﷺ والصحابة وحتى زمن الاختيار:

استحكمت عند كثير من المشتغلين بعلم القراءات، ممن لا علم لهم بتاريخ القراءات، وأحوالها، وسننها، وأيامها شبهة صفة القراءات، وهيئتها، وطريقة أدائها للقراء؛ وظنوا أن هذه الصفة، والهيئة، والطريقة التي نحن عليها اليوم كما هي كذلك، في زمن النبي ﷺ وأخذها عنه الصحابة الكرام كذلك، ثم التابعون ثم أتباعهم، وأن الأمة كذلك تناقلتها، حتى وصلت للقراء، ومن بعدهم إلى زماننا هذا، بتلك الصفة والهيئة والطريقة، وأن القول بغير هذا، أو مجرد الظن بغير هذه الصفة، والهيئة لمسار القراءات هو طعن في هذا العلم الشريف، وطعن في كتاب الله، وطعن في أساتيد القراء والرواة، وطرقهم.

والحق لمن تتبع مسيرة القراءات، وتاريخها، ونظر في نصوص العلماء، ووقف عندها يجد خلاف ذلك التصور المستحكم عند تلك الطائفة، فهذه الهيئة، والصفة، والطريقة التي نحن عليها اليوم للقراء، إنما كانت متأخرة، ولم تكن في زمن النبي ﷺ، ولا زمن صحابته الكرام، وإنما كانت نشأتها بهذه الصفة والهيئة والطريقة في زمن اختيار القراء لتلك الحروف الماثورة المسندة إلى رسول الله ﷺ فعهد تنزل القراءات كما مرّ معنا كان، لأمة أمية تقرأ كتاب ربها بلسانها الذي جبلت عليه، وبلجاتها التي أذن الله لهم بها إجابة لدعوة نبيه، ورحمة بهذه الأمة، فمن العسر عليهم أن يلزمهم النبي ﷺ بهيئة، وصفة كالتالي نعرفها اليوم فليس هذا من اليسر عليهم ولما كان لطلب النبي ﷺ من ربه التخفيف معنى، ومن خلال ما حدث للصحابة رضوان الله عليهم من اختلاف الحروف بينهم، فإما كان اختلافهم في حروف بعينها، وألفاظ مختلفة في السمع أو المعنى، وهذا الذي دلت عليه

تلك النصوص، ولم يكن اختلافهم في صفة الأداء والطريقة، فلا يتصور بل ولا يعقل أن رسول الله ﷺ عندما حسن وصوب قراءة المتخاصمين إنما كان في كيفية القراءة، وصفتها من ترتيب وجه على آخر وامتناع وجه على آخر، فهذا غير وارد عند علماء الأمة، وإنما صوب رسول الله ﷺ ألفاظاً اختلفوا فيها، وفي نطقها، ثم قال لهم : كل شاف كاف، فلا يعقل أن نقول لذلك العربي الذي لا يحسن إلا الإدغام في المتماثلين والمتقاربين، لا تقرأ بالخطاب، أو الغيب في لفظ كذا إذا قرأت بكذا، فهذا عسر لا يسر، ومضاد لأصل التنزيل، أو أن نقول للقبائل التي ورد عنهم السكت في أل وشي يمتنع عليكم إذا سكتم على هذه الألفاظ ألا تقفوا على الهمز إلا بكذا وكذا، أو أن نقول للقبائل التي لا تهمز، يجب عليكم في حالة مد المنفصل أن تنطقوا بالهمز، وأن تغيروا ألسنتكم، فهذا محال ، فالعربي على سليقته، ولهجته لا يعرف ترتيباً، ولا تأليفاً كالذي عند القراء المتأخرين، فمن الجرم أن ننزل ما نحن عليه اليوم من هيئة القراءات، وصفاتها، ونظن أنها كذلك وردت عن رسول الله ﷺ، فهذه الصفات، والهيئات كانت في زمن الاختيار، والتأليف للقراءات كما سيأتي، وأما صفة وهيئة القراءات في زمن النبي ﷺ، وصحابته الكرام هي عبارة عن تلك الألفاظ المنزلة، المتغايرة في السمع والمعنى، أو السمع دون المعنى، ... والتي لا يترتب على نطقها قيد، ولا شرط سابق أو لاحق - كما هو حالنا اليوم - فهي أشبه ما تكون بحبات اللؤلؤ والمرجان، كل لفظ مستقل بذاته غير مفتقر لغيره للنطق به أصولاً وفرشاً، مثبتة بسند صحيح إلى رسول الله ﷺ أخذته الصحابة الكرام عنه، ثم التابعون، وتناقلتها الأمة هكذا، حتى وصلت تلك الألفاظ المسندة المثبتة عن رسول الله ﷺ إلى زمن الاختيار، والاصطفاء.. والتأليف، كما سيأتي بيانه.

- فلو أن القراءات كانت لها هذه الهيئة، والصفة في زمن التنزيل، لما اختلف العلماء في تفسير حديث الأحرف السبعة؛ لأن هذا القول سيؤدي

إلى أن تكون هذه القراءات التي بين أيدينا هي الأحرف السبعة. وهكذا وصلت بتلك الهيئة والصفة.

- إن القراءات لو كانت بهذه الهيئة، والصفة زمن نزولها، لما أفاد سيدنا عثمان بجمعه للمصاحف فائدة، ولما كان للرسم قيمة، فكيف يطرح شيئاً ذا صفة وهيئة منتظمة؟ وكيف يجمع شيئاً له حده ومطلعه، ومنتهاه.

- أنها لو كانت كذلك، فما قيمة الاختيارات عند القراء، وكيف سيكون ذلك الاختيار؟ وما معناه؟ فهل الاختيار سيكون في شيء له صفة وهيئة وحد ومطلع، فالاختيار يصاد هذه الهيئة والصفة.

- أنها لو كانت كذلك لاشترك بعض القراء في قراءة الآخر، ولقرأ حمزة مثلاً ونافع نفس القراءة، لأنها كذلك وصلتهم منظمة مؤلفة، ولكن اختلاف القراء فيما بينهم دليل على عدم وجود تلك الهيئة والصفة التي نحن عليها اليوم.

فظلت الأحرف السبعة التي أخبر المصطفى ﷺ أن القرآن نزل عليها مدة حياته وحياة الصحابة بعده، حتى زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه وزمن التابعين .

ومن خلال ما سبق ذكره من جمعه للصحف، وجمع الناس على حرف واحد على الأصح من أقوال العلماء المعتبرين، وإخراج كثير من أحرف الخلاف، ظلت تلك الحروف بتلك الصفة، والهيئة التي كانت عليها في زمن النبي ﷺ، إلا أنها بعد الرسم العثماني، أصبحت القراءة بما وافق المصحف منها فقط، بإجماع من الصحابة لا لفساد تلك الأحرف، أو نسخها، أو عدم ثبوتها، ولكن حسماً لمادة الخلاف بين المسلمين، ودرءاً لفتنة دارت رحاها بينهم.

ثم انتقلت حروف الخلاف جيلاً بعد جيل، وكثر القراء، وتفرقوا في البلاد وخلفهم أمم بعد أمم، وفي ظل تلك الكثرة الكاثرة من الحروف، وكثرة مشايخ الإقراء في أقطار العالم الإسلامي، وفي عصر اتباع التابعين، بدأ علم القراءات يأخذ مساراً جديداً، إذا نشأ ما يعرف بالاختيار لحروف القرآن؛ وكان سببه تجرد بعض العلماء للقراءة والإقراء، سواء كان ذلك بتصنيف كتب القراءات وجمعها، وحمل الناس على الأخذ بها، أم بلزومهم تلك الحروف والدوام عليها، رداً من الزمان، حتى تصبح تلك الحروف صفة لازمة لذلك القارئ، يعرف بها، وتنسب إليه، فأصبح علم القراءات بتجرد أولئك القراء علماءً مستقلاً بذاته، له رجاله وكتبه بعد أن كان يروي تلك الحروف الفقهاء والمحدثون والمفسرون، ومن جملة أصحاب الاختيار بقسميه: نصر بن عاصم^(١١٥)، وابن عامر^(١١٦)، وابن كثير^(١١٧)، وابن محيصن^(١١٨)، وعاصم^(١١٩)، وابن أبي إسحاق^(١٢٠)، والإمام نافع^(١٢١)، وأبو

^(١١٥) نصر بن عاصم الليثي الدولي البصري النحوي، أول من وضع العربية، مات سنة ٩٠ هـ، غاية النهاية ٣٣٦/٢.

^(١١٦) عبد الله بن عامر اليحصبي، قاضي دمشق، من التابعين، أحد القراء السبعة، مات سنة ١١٨ هـ، الغاية ٤٢٣/١.

^(١١٧) عبد الله بن كثير الداري، أحد القراء السبعة، من التابعين، مات سنة ١٢١ هـ، غاية النهاية ٥٤٤٣/١.

^(١١٨) محمد بن عبد الرحمن السهمي مولاها المكي، له اختيار خرج به عن إجماع أهل بلده، مات سنة ١٢٣ هـ، غاية النهاية ١٦٧/٢.

^(١١٩) عاصم بن أبي النجود، مولى نصر بن قعين الأسدي، يكنى بأبي بكر من التابعين، مات سنة ١٢٧ هـ، الغاية ٣٤٦/١.

^(١٢٠) عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي النحوي، أحد أوائل من وضع علم النحو، مات سنة ١٢٩ هـ، الغاية ٤١٠/١.

جعفر، ولم تقف تلك الاختيارات عند زمن معين، بل كانت تظهر بظهور جهاذة العلماء في كل مصر من أمصار المسلمين وكان من جملة أصحاب الاختيارات بعد هؤلاء ومن أبرزهم الإمام أبو عمرو البصري^(١٧٢)، وحمزة، وخلف العاشر^(١٧٣)، والكسائي^(١٧٤)، والعتكي^(١٧٥)، ويعقوب^(١٧٦)، وأبو عبيد القاسم^(١٧٧)، والحلواني^(١٧٨)، وابن سعدان^(١٧٩)، وابن جرير الطبري، وابن شنبوذ^(١٨٠).

وغيرهم كثير من أئمة القراءة، والإقراء في أمصار المسلمين، حتى إذا كانت المائة الرابعة، قيص الله سبحانه وتعالى الإمام ابن مجاهد، شيخ

(١٧١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي موالاهم، أحد القراء السبعة، ثقة، مات سنة ١٦٩هـ، الغاية ٣٣٠/٢.

(١٧٢) أبو العمر بن العلاء بن عمار بن مازن بن تميم، أحد القراء السبعة، مات سنة ١٥٤هـ، الغاية ٢٨٨/١.

(١٧٣) خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي البزار، أحد القراء العشرة وأحد رواة حمزة، ثقة، مات سنة ٢٢٩هـ، الغاية ٢٧٢/١.

(١٧٤) علي بن حمزة النحوي مولى بني أسد، هو أحد القراء السبعة، يكنى بأبي الحسن، مات سنة ١٨٩هـ، الغاية ٥٣٥/١.

(١٧٥) هارون بن موسى الأعور العتكي البصري، علامة صدوق نبيل، مات قبل ٢٠٠هـ، الغاية ٣٤٨/٢.

(١٧٦) يعقوب بن إسحق الحضرمي، أحد القراء العشرة، عالم بالعربية ووجهها، مات سنة ٢٠٥هـ، الغاية ٣٨٦/٢.

(١٧٧) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، له هيبة ووقار، ديناً ورعاً ثقة، السير ٤٩٠/١٠.

(١٧٨) أحمد بن يزيد الحلواني أبو الحسن، صدوق متقن، مات سنة ٢٠٥هـ، الغاية ١٤٩/١.

(١٧٩) محمد بن سعدان الكوفي النحوي، إمام كامل، له اختيار لم يخالف فيه المشهور، مات سنة ٢٣١هـ، الغاية ١٤٣/٢.

(١٨٠) محمد بن أحمد أبو الحسن ابن شنبوذ البغدادي ثقة صالحاً متبحراً، مات سنة ٣٢٨هـ، الغاية ٥٢/٢.

الصنعة، والذي انتهت إليه رئاسة الإقراء في العالم الإسلامي باختبار سبعة قراء من قراء الأمصار فألف كتابه السبعة، وبين فيه ما وصلت إليه حال القراءات والإقراء، من اضطراب، والتباس الصحيح بالسقيم، وأن من القراء المعتمد على حفظه، فلا يلبث مثله أن ينسى، ومنهم من يعرب قراءته.. ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون مبتدعاً، وقد صدق ابن مجاهد، فهذا ابن شنبوذ، أحد كبار القراء المعاصرين لابن مجاهد ممن له اختيارات إلا أنه شذ عن الجماعة، فزعم أن كل ما صح عنده في العربية، وصح عنده، فقراءته جائزة في الصلاة وفي غيرها، قال ابن الجزري : "كان يرى جواز القراءة بالشاذ، وهو ما خالف رسم المصحف" (١٨١) ..

وكذا ابن مقسم (١٨٢) صاحب الاختيارات، كان يرى جواز القراءة بما وافق المصحف والعربية، وإن لم يكن لها سند (١٨٣).

وهذا هارون بن موسى العتكي أول من صنف في الحروف وتتبع الشاذ منها، قال عنه أبو حاتم السجستاني (١٨٤) : "وكان من القراء، فكره الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألفها، وذلك أن القراءة إنما يأخذها أمة عن أفواه أمة، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من وراء وراء" (١٨٥).

(١٨١) غاية النهاية ٥٢/٢.

(١٨٢) محمد بن الحسن بن يعقوب البغدادي، مشهور بالضبط والإتقان ، عالم بالعربية ، مات سنة ٣٥٤هـ ، الغاية ١٢٣/٢.

(١٨٣) غاية النهاية ١٢٣/٢.

(١٨٤) الإمام العلامة ، سهل بن محمد بن عثمان ، المقرئ النحوي اللغوي الإمام العلامة مات سنة ٢٥٠هـ، السير ١٩٨/١٠.

(١٨٥) المرشد الوجيز، لأبي شامة ص : ١٨١.

وقال عنه الأصمعي^(١٨٦): "وكان ثقة مأموناً، قال: وكنت أشتهي أن يضرب
لمكان تأليفه الحروف".^(١٨٧)

وفي ظل تلك الكثرة الكاثرة من الاختيارات، والقراء، والحروف، واختلاط
الحق بالباطل، والصحيح بالسقيم، قام الإمام ابن مجاهد، بعمل جليل، ونهض
بالععب الثقيل، فحفظ على الأمة حروف الخلاف باختيار الأئمة السبعة، وكتب
الله لكتابه القبول في الأرض، حتى أجمعت العامة والخاصة على اختياره
السبعة القراء.

قال الإمام القرطبي: "وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد
على ما صح عن هؤلاء الأئمة مما رووه من القراءات .. فاستمر الإجماع
على الصواب وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب وعلى ذلك الأئمة
المتقدمون والفضلاء المحققون".^(١٨٨)

مفهوم الاختيار، شرطه وضابطه، والأدلة عليه:

بين العلماء مفهوم الاختيار، وأن كلمة "اختيار" لا تعني الابتداع، ولا الاختراع
في القراءة، بل تعني أن كل قارئ اختار، واستحسن أحرفاً، صحت عنده،
وثبتت عن مشايخه، وقويت حجتها لديه، فاخترها، وقدمها على غيرها،
فأصبحت تلك الحروف صفة لازمة له، فنسبت إليه بعد ذلك، قال الإمام
القرطبي: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة، وذلك أن
كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءة ما هو الأحسن عنده

^(١٨٦) عبد الملك بن قريب أبو سعيد البصري الأصمعي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار، مات سنة
٢١٥هـ، غاية النهاية ١/٤٧٠.

^(١٨٧) المرشد الوجيز: ص: ١٨١.

^(١٨٨) الجامع لأحكام القرآن، ١/٨٢.

والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه، وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير^(١٨٩).

وقال الإمام ابن الجزري: "وكذلك إضافة الحروف، والقراءات إلى أئمة القراءة، ورواتهم المراد بها: أن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"^(١٩٠).

وقال الإمام ابن مجاهد: "وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين، أجمعت العامة والخاصة على قراءته، وسلكوا منها طريقه، وتمسكوا بمذهبه"^(١٩١).

وقال مكي: "وهؤلاء الذين اختاروا، إنما قرؤوا بقراءة الجماعة وبرواياتهم، فاختار كل واحد منهم مما قرأ وروى، قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره"^(١٩٢).

قلت: فلو أن هذه القراءات التي وصلت إلينا الآن، كانت بصفتها وهيئتها هذه منذ زمن النبي ﷺ لما كان معنى للاختيار، وفي أي شيء يكون الاختيار؟ ولما عقد لابن شنبوذ مجلس أدب فيه، ولما أسقط الناس اختيار ابن مقسم، وكيف تكون هذه القراءات التي بين أيدينا اليوم، لها نفس الصفة والهيئة في أديانها منذ زمن النبي ﷺ، ثم يختلف أهل الأمصار في أحرف القراءات ويفكر بعضهم بعضاً؟.

(١٨٩) الجامع لأحكام القرآن، ٨٢/١.

(١٩٠) النشر في القراءات العشر ٥٢/١.

(١٩١) كتاب السبعة، ص ٤٩.

(١٩٢) الإبانة ص ١٠٣.

فدل هذا أن الاختيارات، وكثرتها كانت دائرة فيما صح من أحرف الخلاف كل إمام يروي عن أخذ، فيلتزم تلك الحروف بهيئة وصفة يختارها هو أصولاً وفرشاً، ويداوم عليها مدة حياته، فتحمل عنه؛ لذا قال الإمام مكي بن أبي طالب: "وإنما الأصل الذي يعتمد في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، متفرقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل الذي بُني عليه قبول القراءات عن سبعة، أو سبعة آلاف، فأعرفه وابن عليه" (١٩٣).

شرط الاختيار:

من خلال ما سبق ومن خلال تراجع أصحاب الاختيارات، يتضح لنا أن شرط الاختيار الواجب توافره في الإمام هو:

- ١- أن يكون مجتمعاً عليه من أهل مصره، علماً وعملاً وتقوى وصلاًحاً.
- ٢- أن يكون ضابطاً محققاً، عالماً بالقراءات، ناقداً للأثار.
- ٣- مداومته على ذلك الاختيار متجرداً له مدة حياته، حتى يعرف به، وينسب إليه.

ضابط الاختيار:

أن يكون اختياره غير خارج عما أجمع عليه العلماء من أحرف الخلاف الموافق للرسم، واللغة، وصحة الإسناد.

الأدلة على أن القراءات بصفتها وهيئتها التي بين أيدينا هي من اختيارات القراء، ولم تكن كذلك في زمن النبي ﷺ وصحابته:

(١٩٣) الإبانة ص: ١٠٣.

١- قول الإمام نافع : "قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته".^(١٤٤)

وفي رواية عن ابن مجاهد : "قال نافع : فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته وما شذ فيه واحد فتركته، حتى ألفت^(١٤٥) هذه القراءة في هذه الحروف^(١٤٦)".

٢- قول الإمام مكي بن أبي طالب عن سبب اختلاف القراء فيما احتمله خط المصحف: "فاختلف النقل لذلك، حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأمة السبعة .. واحتاج كل واحد من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ، ويترك إلى أن قال : "وقد قرأ الكسائي على حمزة، وعنه أخذ القراءة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنه قرأ على غيره، فاختر من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءة، وترك منها كثيراً، وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف؛ لأنه قرأ على غيره فاختر من قراءته، ومن قراءته غيره قراءة".

٣- أن معنى كلمة "اختيار" تضاد كون هذه الأحرف كانت في زمن النبي ﷺ بهذه الصفة، والهيئة التي نحن عليها اليوم، وعليه فلا قيمة للاختيار، ولا لأصحابه، ولما سمعنا بهذا اللفظ.

٤- أن سبب نزول القراءات، ورخصة القراءة بها من التوسعة على العرب في قراءة كتاب ربهما يتعارض مع هذه الهيئة، والصفة في ذلك الوقت؛ حيث اشتملت تلك الحروف على الخلف للقارئ بالإظهار تارة والإدغام تارة، أو بالهمز وتركه، والإشمام وتركه، فكيف سيتمكن ذلك العربي الذي سهل الله عليه باستعمال لغته لقراءة القرآن بترك الهمز

^(١٤٤) الإبانة ص : ٩٥ .

^(١٤٥) أي : جمعت

^(١٤٦) كتاب السبعة ص : ٦١ .

تارة ونطالبه بالهمز أخرى، فهذا عسر يغلب يسرين ولعاد الأمر إلى الصعوبة والتكلف.

٥- أن القراءات بهذه الصفة، والهيئة لو كانت كذلك في زمن النبي ﷺ لما كان لاختلاف الرواة عن شيوخهم سبيل، فكل إمام له أكثر من راوٍ، وكل انطلق وهو يخالف صاحبه، فلو كانت بتلك الصفة لنقلها رواة الأئمة السبعة كشيوخهم ولما اختلف اثنان.

٦- أن قولكم بأن القراءات بهذه الصفة وهذه الهيئة كانت كذلك في زمن النبي ﷺ يؤدي إلى أن تكون هذه القراءات السبع هي الأحرف السبعة التي أخبر ﷺ بأن القرآن نزل عليها، ولوجب على جميع القراء معرفتها، ولما حصل بينهم اختلاف في روايتها، وأن اختلاف علماء الأمة في تفسير حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف" لا قيمة له، ولصار اختلافهم لا معنى له، وبين أيديهم تلك القراءات بتلك الهيئة والصفة منذ زمن النبي ﷺ ففي أي شيء يختلفون؟

٧- قول ابن مجاهد: "وكان علي بن حمزة الكسائي، قد قرأ على حمزة، ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربية علمه وصناعته، واختار من قراءة حمزة، وقراءة غيره، قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة؛ وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم^(١٩٧).

٨- قول وهب بن جرير^(١٩٨): "قال: قال لي شعبة^(١٩٩): تمسك بقراءة أبي عمر، فإنها ستصير للناس إسناداً"^(٢٠٠) وفي رواية أخرى: "انظر ما

^(١٩٧) الجامع لأحكام القرآن، ٨٢/١.

^(١٩٨) الجامع لأحكام القرآن، ٨٢/١.

^(١٩٩) كتاب السبعة ص: ٧٨.

يقرأ به أبو عمرو مما يختار لنفسه، فاكتبه فاتمه سيصير للناس إسناداً". (٢٠١)

قلت : وقد صدق الإمام شعبة، فها نحن اليوم نقرأ بقراءة أبي عمرو البصري، وبقية الأئمة، وأصبحت لنا إسناداً، فهل يعقل أن تكون القراءات على صفة وهيئة منذ زمن النبي ﷺ ولا يعلمها أحد، حتى يأتي هؤلاء السبعة فيخرجوها لنا، ثم ما قيمة كلام شعبة لو أن القراءات التي بين أيدينا اليوم، وردت كذلك عن النبي ﷺ؟

٩- قول الأصمعي: "قال لي نافع تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفاً" (٢٠٢).

١٠- قول الإمام حمزة : "ما قرأت حرفاً إلا بآثر..". (٢٠٣) ولم يقل ما قرأت صفة وهيئة هذه الحروف، فدل على أن الذي وصلهم هي حروف عن أشياخهم، فنظروا فيها فاخترتوا ما شاءوا منها، حتى نسبت إليهم.

١١- قد يستدل بعض من يرى أن صفة القراءات التي نحن عليها اليوم، بأنها كذلك أيضاً في من النبي ﷺ برواية ورش عن نافع، وأن أحداً لم يروها غيره، بتلك الصفة. قلت: فهذا الاستدلال باطل من جهتين، الأولى: معارضتها لأقوال الإمام نافع، وأنه صرح بقراءته على سبعين من التابعين حتى ألف قراءته هذه، وأنه ترك سبعين حرفاً من شيخه أبي جعفر، والثانية: أن هذه الرواية عن نافع لو كانت كذلك منذ زمن النبي

(٢٠١) وهب بن جرير بن حازم، أبو العباس الأزدي، روى عن أبيه، وعن شعبة، توفي سنة

٢٠٦هـ، الغاية ٢/٣٦٠.

(٢٠١) كتاب السبعة ٨٤.

(٢٠٢) كتاب السبعة ص: ٨٢.

(٢٠٣) المصدر السابق

ﷺ بهذه الهيئة والصفة، لما تجشم ورش، الصعاب، ورحل من مصر إلى المدينة لطلب تلك الرواية، ولاكتفى بقراءتها على مشايخ بلده؛ لأنها وصلتهم أيضاً كذلك وكيف يختص بها نافع وحده، وهل كانت غائبة عن الأئمة الباقيين حتى يخرجها لنا الإمام نافع؟ فدل هذا أن ورشاً طلب الإسناد في اختيار الإمام نافع في تلك الرواية، التي اشتهرت عنه.

١٢- أن من تتبع أسانيد الأئمة، وجدها على قسمين الأول: من الإمام فصاعداً وحتى وصولها إلينا، الرجل يأخذ عن الرجل، والثاني: من الإمام وإلى مشايخهم حتى النبي ﷺ تجد أكثر من رجل في كل طبقة قد أخذ عنهم هؤلاء العشرة الحروف المجردة، في إشارة أن قراءة تلك الأحرف بتلك الصفة من اختيارهم.

التفريق والتركيب في القراءات

وهنا يتبادر لنا سؤال، هل يجوز لنا بعد استقرار القراءات، بأسانيدنا عن الأئمة الثقات خلط حرفٍ بآخر، واختيار حرفٍ من راوٍ وحرفٍ آخر من راوٍ آخر على سبيل الاختيار؟

قلت: لا يخلو الأمر من اعتبارين الأول: مقام الرواية. والثاني: مقام التلاوة والقراءة، فعلى الأول: لا يمكن لنا أن نخرج باختيار فوق اختيارات أولئك الأعلام، لانحسار توفر الشروط في الروايات فيهم. وليس ذلك لأحد بعدهم.

وأما مقام القراءة والتلاوة على سبيل الاختيار وعدم الخروج عن الآثار الصحيحة مما يسمى: التفريق والتركيب في القراءات، أو التخليط فيها. فرأى الإمام السخاوي وجماعة من الفقهاء^(٢٠٤) أن ذلك خطأ، فقال رحمه الله: "وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ"^(٢٠٥).

(٢٠٤) ذكر ذلك ابن الجوزي في النشر، ولم يذكر أسماءهم، انظر النشر ١/١٨.

(٢٠٥) جمال القراء ٢/٣٤٠.

وذهب المحققون من الأئمة^(٢٠٦) وأهل الفن والدراية في علم القراءات كالإمام النووي^(٢٠٧)، والإمام أبو عمرو بن الصلاح^(٢٠٨)، والإمام ابن الحاجب^(٢٠٩)، والإمام ابن حجر العسقلاني، والإمام أبو شامة، والإمام الجعبري^(٢١٠)، والإمام ابن الجزري، والشيخ أحمد الشقنصي القيرواني^(٢١١)، إلى جواز ذلك بشرط: أن لا تكون إحدى الروايتين لها تعلق بالأخرى مما يفقدها أحد أركان القراءة الصحيحة، كاللغة، أو قراءة ما لم يثبت، فقال الإمام أبو زكريا النووي: "وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة، مادام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه، فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس"^(٢١٢).

قال ابن الجزري: "وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه"^(٢١٣). وقال في منجد المقرئين: "وقال أبو عمرو بن الصلاح ... وإذا شرع القارئ بقراءة ينبغي أن لا يزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلق بما ابتدأ به، وما خالف هذا ففيه جائز وممتنع"^(٢١٤).

^(٢٠٦) ذكر ذلك ابن الجزري، النشر ١/١٨.

^(٢٠٧) النووي:

^(٢٠٨) عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري الكردي، أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، توفي سنة ٦٤٣هـ، وفيات الأعيان ١/٣٩٣.

^(٢٠٩) عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي، من كبار العلماء بالفقه والعربية والقراءات، وفيات الأعيان ١/٣٩٥.

^(٢١٠) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم العلامة، محقق حاذق ثقة، مات سنة ٧٣٢هـ، الغاية ١/٢١.

^(٢١١) أحمد بن أحمد بن محمد القرشي القيرواني، من عائلة معروفة بالعلم والفقه والقضاء، مات سنة ١٢٢٨هـ، كتاب العمر ١/١٩٦.

^(٢١٢) كتاب التبيان، ص ٢٥، وانظر النشر لابن الجزري ١/١٨.

^(٢١٣) ذكر ذلك ابن الجزري، النشر ١/١٨.

وذهب الإمام ابن حجر العسقلاني إلى جواز ذلك، ونقل عن الإمام ابن الحاجب جواز ذلك أيضاً بالشروط السابقة^(٢١٥).

وأما أهل الفن والدراية فكان على رأسهم الإمام أبو شامة وذهب إلى أبعد من مجرد الجواز في ذلك، حيث رأى أنه يجب ألا تضيق على الناس بالمنع منه؛ لأنه لا ضرر فيه، فقال رحمه الله بعد أن بين الشرط الواجب مراعاته في التلقيح: "وأما ما ليس كذلك فلا منع فيه، فإن الجميع جائز، والتخيير في هذا وأكثر منه حاصل بما ثبت من إنزال القرآن على سبعة أحرف توسعة على القراء فلا ينبغي أن يضيق بالمنع من هذا ولا ضرر فيه"^(٢١٦).

وقال الإمام الجعيري عن بعض الرواة الذين خالفوا شيوخهم، مما اختاروا لأنفسهم مما توافرت فيه الشروط: "ومثل هذا غير قاذح لعموم الجواز"^(٢١٧).

وأما خاتمة المحققين ابن الجزري ففصل في المسألة، وذكر قولاً وسطاً بين القولين، ورأى أنه إذا كان الأمر متعلقاً بإثبات القراءة لراوي بعينه، وأن ذلك على سبيل الرواية فلا يجوز؛ لأنه بذلك يكون كاذباً على الراوي في روايته، وأما إذا لم يكن كذلك فلا كراهة ولا حرمة في ذلك؛ لأنه كل من عند الله ولو أوجبنا ذلك على الناس لشق عليهم، وانعكس المقصود من التخفيف وعاد العسر، فقال رحمه الله: "والصواب عندنا في ذلك التفصيل، والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل فنقول: إن كانت إحدى القرائتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كأن يقرأ ﴿فتلقى آدم من ربه﴾^(٢١٨) بالرفع فيهما، أو بالنصب آخذاً رفع ﴿آدم﴾ من قراءة غير ابن كثير، ورفع كلمات

^(٢١٤) المنجد ص: ١٤.

^(٢١٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٨/٩.

^(٢١٦) المرشد الوجيز، ص: ١٨٥.

^(٢١٧) كنز المعاني شرح حرز الأمان، مخطوط، ورقة: ٢٦٨.

^(٢١٨) البقرة ٣٧.

من قراءة ابن كثير ، ونحو «وكفلها زكريا»^(٢١٩) بالتشديد مع الرفع، أو عكس ذلك، ونحو «أخذنا ميثاقكم»^(٢٢٠) وشبهه، مما يركب بما لا تجيزه العربية ، ولا يصح في اللغة وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية، وغيره، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضاً من حيث أنه كذب في الرواية، وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول، لا منع منه، ولا خطر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العطاء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام إذ كل من عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل الملة.

فلو أوجنا عليهم قراءة كل رواية على حدة، لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة، وانعكس المقصود من التخفيف، وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف^(٢٢١)، وقال الشقنصي في معرض استدلاله بجواز الجمع في القراءات: "فإذا كان التركيب جائزاً على هذا القول الصحيح، حيث كان لا يؤدي إلى عدم جوازه في العربية واللغة، ولم يقرأ به على سبيل النقل والرواية، مع فيه من تخليط القراءات والروايات والطرق...، فمن باب أولى أن يجوز الجمع المستوفي لشروطه"^(٢٢٢).

وأما ما ذكره الإمام السخاوي، وجماعة من الفقهاء من عدم جواز ذلك، فقد كشف لنا الإمام ابن حجر العسقلاني في نص عزيز بين فيه أصل تلك الفتاوى والأساس الذي قامت عليه، وأنه لا أساس لها، عندما قال رحمه الله: "وقد

^(٢١٩) آل عمران، ٣٧

^(٢٢٠) البقرة، ٦٣.

^(٢٢١) النشر، ١٩/١.

^(٢٢٢) عمدة القارئين والمقرنين، ص: ٢٣١.

شاع في زماننا من طائفة من القراء إنكار ذلك، حتى صرح بعضهم بتحريمه، فظن كثير من الفقهاء أن لهم في ذلك معتمداً، فتابعوهم، وقالوا: أهل كل فن أدري بفنهم، وهذا ذهول ممن قاله^(٢٢٣).

ثم بين رحمه الله أن الذين منعوا إنما كان منعهم إذا قرأ القارئ برواية خاصة، وهو عين ما ذكره ابن الجزري سابقاً، إلى أن قرر رحمه الله فقال: "وأما المنع على الإطلاق فلا"^(٢٢٤).

قلت: ومن تبع كلام السخاوي، أثناء سياقه للمسألة إنما كان يتحدث عن الرواية فلذلك منع، فطى هذا، وعلى اعتبار فساد فتاوى الفقهاء المانعين، لأنها وكما بين ابن حجر انسياقها وراء بعض القراء فقط، لا يبقى لنا إلا قول واحد في المسألة، وهو (الجواز) بشرطه المتقدم، والله أعلم وأحكم.

وأما الأدلة التطبيقية على جواز التلفيق والتركيب على سبيل الاختيار لنا، أو خلط الروايات من رواية الأئمة العشرة مخالفين بذلك شيوخهم، فإليك جانباً منها:

فبعد بيان الأصل الذي تقوم عليه تلك الأدلة في الاختيار سواء للأئمة العشرة، أو رواتهم من حيث الرواية أم كان من باب التركيب أو التلفيق لمن بعدهم على سبيل التلاوة والقراءة. فمرجع الرخصة فيه، والأذن ما أثار عنه ﷺ فيما أخرجه الإمام البخاري بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه..."^(٢٢٥).

(٢٢٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٨/٩.

(٢٢٤) المرجع السابق.

(٢٢٥) باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث ٤٩٩١، كتاب فضائل القرآن.

وأخرج الإمام أحمد، وابن جرير الطبري بسنديهما : أن النبي ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف ، أيهما قرأت أصبت»^(٢٢٦). وقوله ﷺ: «كل شاف كاف»^(٢٢٧). وقوله ﷺ: « فأيما حرف قرؤوا فقد أصابوا»^(٢٢٨).

وأما ضابط ذلك الإذن النبوي، والذي مات صلى الله عليه وسلم وهو بين أظهر الصحابة رضوان الله عليهم لا يعرفون غيره، وهو قيام الأمر ورأسه في الاختيارات عند القراء فيما رووا وجواز التفريق والتركيب لمن بعدهم بشرطه المتقدم، هو قوله ﷺ: «كلها شاف كاف، ما لم يختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب»^(٢٢٩).

وقوله ﷺ: « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا، ولا حرج، ولكن لا تختموا نكر رحمة بعذاب، ولا نكر عذاب برحمة»^(٢٣٠). وقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه: «يا عمر، إن هذا القرآن كله صواب، ما لم تجعل رحمة عذاباً، أو عذاباً رحمة»^(٢٣١).

وما أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه: "ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه"^(٢٣٢).

وأما من يتعذر بما ورد عنه ﷺ: «ليقرأ كل إنسان كما علم، كل حسن جميل»^(٢٣٣)، وما رواه ابن مجاهد بسنده عن ابن مسعود: "اتبعوا ولا تبدعوا، فقد كفيتم"^(٢٣٤).

^(٢٢٦) مسند الإمام أحمد، م، ١٠، رقم الحديث ٢٧٥١٣ و ٢٧٦٩٤، وجامع البيان (٢٨/١).

^(٢٢٧) مسند الإمام أحمد، م، ٨، رقم الحديث ٢١١٥٠ و ٢١١٩٠، وجامع البيان (٣٠/١).

^(٢٢٨) صحيح مسلم، رقم الحديث ١٩٠٣ - ٢٧٤، باب صلاة المسافرين.

^(٢٢٩) مسند الإمام أحمد، م، ٧، رقم الحديث (٢٠٤٤٧).

^(٢٣٠) أخرجه الإمام الطبري، جامع البيان (٣٥/١).

^(٢٣١) مسند الإمام أحمد، م، ٥، حديث رقم ١٦٣٦٦.

^(٢٣٢) المعجم الكبير للطبراني ١٣٨/٩، رقم ٨٦٨٣.

ويظن تلك النصوص دالة أن القراءات كانت بهيئة وصفة في زمن الرسول ﷺ والصحابة كالتي نحن عليها فهو مجانب الصواب، لأن مثل هذه النصوص إنما وردت عندما أنكر الصحابة بعضهم على بعض؛ لأنهم لم يسمعوا جميع تلك الحروف، فأخبرهم رسول الله ﷺ عندما ترفعوا إليه، بأن يكفي كل بما سمع، وأن لا ينكر على ما لم يسمع، وأخبرهم ابن مسعود رضي الله بعدم الابتداع، بأن يأتوا بشيء من عند أنفسهم؛ لشبهة سماعهم ما يخالف ما سمعوه وأن المقام مقام ابتداع. وأن تلك النصوص على هيئة، وصفة، كالتي نحن عليها اليوم، فهذا غير وارد، لأن اعتراض الصحابة إنما كان في حروف بعينها فقط، مختلفة في السمع مما دعاهم للإنكار فنهو عن ذلك.

فنهوا عن ذلك لا أن ينصرف الذهن إلى هيئة وصفة فهو غير وارد.

وأما الأدلة فإليك جانباً منها:

- ١- اختيار حفص لقراءة **(ضعف)** ^(٢٣٥) بضم الضاد، مخالفًا بذلك شيخه عاصم ^(٢٣٦).
- ٢- ابن ذكوان يخالف شيخه، ويختار حرفاً آخر، فيختار كسر الجيم في **(جبل)** ^(٢٣٧)، وشيخه بالرفع ^(٢٣٨).
- ٣- شعبة يترك قراءة **(بيس)** على وزن فيعل عن شيخه عاصم، ويأخذ بقراءة حمزة ^(٢٣٩).

^(٢٣٣) رواه ابن جرير الطبري، بسنده عن زيد بن أرقم، جامع البيان ١/ ٢٦.

^(٢٣٤) كتاب السبعة، ص: ٤٦.

^(٢٣٥) الروم، ٥٤.

^(٢٣٦) النشر، ٢/ ٣٤٥.

^(٢٣٧) بيس، ٦٢.

^(٢٣٨) طبقات القراء لابن الجزري، ١/ ١٧٢.

^(٢٣٩) النشر، ٢/ ٢٧٢.

- ٤- ورش يختار لنفسه الفتح في «محيي»^(٢٤٠) وروايته عن نافع الإسكان^(٢٤١).
- ٥- ورش يختار من عند نفسه ترفيق لفظ «ولو أراكم» وروايته عن نافع الفتح^(٢٤٢).
- ٦- مخالفة أبي محمد اليزيدي^(٢٤٣) شيخه في عشرة أحرف:
- «بارئكم»^(٢٤٤) و «بأمركم»^(٢٤٥) و «ينصركم»^(٢٤٦) بإشباع الحركة، طرح الهاء وصلأ في «لم يتسنه»^(٢٤٧) و «فبهدهم اقتده»^(٢٤٨)، ضم التاء وفتح الجيم في حرف «ترجعون فيه»^(٢٤٩)، وجر الهاء في «يؤده»^(٢٥٠)، ونصله^(٢٥١)، ونؤته^(٢٥٢)، ونصب «قالوا معذرة»^(٢٥٣)، وتثوين

^(٢٤٠) الأتعام، آية: ٦٢.

^(٢٤١) شرح كتاب التيسير للمالقي، ص: ٦١٤.

^(٢٤٢) الإقناع لابن البائش ٥٦٧/١.

^(٢٤٣) يحيى بن المبارك البصري النحوي، ثقة بارعاً في اللغة والأدب، مات سنة ٢٠٢هـ، الغاية ٣٧٥/٢.

^(٢٤٤) البقرة، ٥٤.

^(٢٤٥) البقرة ٦٧.

^(٢٤٦) آل عمران : ١٦٠، والملك : ٢٠.

^(٢٤٧) البقرة : ٢٥٦.

^(٢٤٨) الأتعام ٩٠.

^(٢٤٩) البقرة ٢٨١.

^(٢٥٠) آل عمران : ٧٥.

^(٢٥١) النساء : ١١٥.

^(٢٥٢) آل عمران : ١٤٥.

^(٢٥٣) الأعراف : ١٦٤.

«عزيز»^(٢٥٤)، وضم الياء في «يوم ينفخ في الصور»^(٢٥٥)، ونصب «خافضة رافعة»^(٢٥٦)، ومد «بما آتاكم»^(٢٥٧).^(٢٥٨)

٧- وقال شعبة: "وترك عاصم من قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عشرة أحرف، ونحن نقروها على قراءة علي، ونخالف فيها عاصماً: قرأ علي «وأرجلكم»^(٢٥٩) نصباً، وقرأها عاصم خفصاً، وقرأ علي فيها «من الذين استحق»^(٢٦٠) بفتح التاء والحاء، و«عليهم الأوليان» بألف بعد الياء على التثنية بالرفع، وقرأ عاصم «استحق» برفع التاء، وكسر الحاء «عليهم الأولين» على الجمع بالياء، ... وقرأ علي في هذه السورة «هل تستطيع»^(٢٦١) بالتاء في أول الحرف، «ربك» بالنصب، وقرأ عاصم «هل يستطيع» بالياء، «ربك» بالرفع... وقرأ علي «فإنهم لا يكذبونك»^(٢٦٢) بإسكان الكاف، وتخفيف الذال. وقرأ عاصم بفتح الكاف وتشديد الذال، وقرأ علي فيها «الذين فارقوا دينهم»^(٢٦٣) بألف قبل الراء، وقرأ في الروم مثله، وقرأها عاصم بترك الألف وتشديد الراء، وقرأ علي في سبحان «حتى تفجر لنا»^(٢٦٤) بضم التاء، وفتح الفاء، وتشديد الجيم وكسرها،

^(٢٥٤) التوبة : ٣٠.

^(٢٥٥) طه : ١٠٢.

^(٢٥٦) الواقعة : ٣.

^(٢٥٧) الحديد : ٢٣.

^(٢٥٨) يذكر ذلك الإمام ابن الباناش في الإقناع، ١/٥٦٣.

^(٢٥٩) المائدة : ٦.

^(٢٦٠) المائدة : ١٠٧.

^(٢٦١) المائدة : ١١٢.

^(٢٦٢) الأنعام : ٣٣.

^(٢٦٣) الأنعام : ١٥٩.

^(٢٦٤) الإسراء : ٩٠.

وقرأ عاصم بفتح التاء، وإسكان الفاء، وتخفيف الجيم وضمها، وقرأ علي في الأنبياء ﴿وحرام على قرية﴾^(٢٦٥) بألف، وقرأها عاصم ﴿وحرم﴾ بكسر الحاء وترك الألف.

وقرأ علي في الكهف ﴿أفحسب الذين كفروا﴾^(٢٦٦) بإسكان السين، وضم الباء، وقرأها عاصم بكسر السين وفتح الباء، وقرأ علي في التحريم ﴿عرف بعضه﴾^(٢٦٧) غير مشدد، وشدها عاصم^(٢٦٨).

٨- قال ابن عبد البر: "وإذا أبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت، جاز الاختيار فيما أنزل"^(٢٦٩).

٩- قال مكي: "وقد قرأ الكسائي على حمزة، وعنه أخذ القراءة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف، لأنه قرأ على غيره، فاختر من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءة، وترك منها كثيراً.

وكذلك أبو عمرو، قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، لأنه قرأ على غيره، فاختر من قراءته، ومن قراءة غيره قراءة"^(٢٧٠).

١٠- قال ابن الجزري: "وليعلم أن ليس المراعى في الأحرف السبعة المنزلة، عدداً من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة، ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختر كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرّد طريقاً في القراءة على حده، في أي مكان كان، وفي أي

^(٢٦٥) الأنبياء : ٩٥ .

^(٢٦٦) الكهف : ١٠٢ .

^(٢٦٧) التحريم : ٣ .

^(٢٦٨) الإقناع لابن البادش، ٥٨٦/١ .

^(٢٦٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٥/١ .

^(٢٧٠) الإبانة : ٥٥ .

أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار، لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة بل فيها متسع إلى يوم القيامة" (٢٧١).

١١- قال سليم (٢٧٢): "قرأ حمزة على الأعمش (٢٧٣)، وابن أبي ليلى (٢٧٤)، فما كان من قراءة الأعمش فهو لابن مسعود رضي الله عنه، وما كان من قراءة ابن أبي ليلى فهو عن علي رضي الله عنه" (٢٧٥).

قلت : فكل تلك الاختيارات من الأئمة ورواتهم، لم تخرج عن الآثار المروية، المتضمنة أركان الرواية الصحيحة، فأصبحت إسناداً للناس يقرؤون بها إلى يوم القيامة.

(٢٧١) النشر، ٤٤/١.

(٢٧٢) سليم بن عيسى بن سليم، خلف حمزة في الإقراء بالكوفة، مات سنة ١٨٨، الغاية ٣١٨/١.
(٢٧٣) سليمان بن مهران، الإمام العلم، أبو محمد الأسدي، الكاهلي، مولايم، وأعلمهم بالفرائض، توفي سنة ١٤٨هـ، غاية النهاية ٣١٥/١.

(٢٧٤) محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى العلامة الإمام، الأنصاري الكوفي، توفي سنة ١٤٨هـ، غاية النهاية ١٦٥/٢.

(٢٧٥) كتاب السبعة، ص: ٧٤.

الطلب الثاني: حقيقة القرآن والقراءات

أولاً: من حيث صلة القرآن بالقراءات:

ذهب الإمام أبو بكر الباقلاني إلى أن القرآن والقراءات شيء واحد، وأن القول بأن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على بعض الأحرف غير صحيح، وأن ذلك قول المعتزلة والضعفة فقال رحمه الله: "وقال خلق من المعتزلة وشذوذ من ضعفة لا يعرف لهم ناصر: إن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على بعض الأحرف، ومنع من باقيها، لما حدث من الخلاف" (٢٧٦).

إلى أن قال: "فأما ادعاؤهم لتخليط الخلف والسلف في نقل القرآن وتضييعه، فليس الأمر على ما ادعوه، وذلك أن الصدر الأول ومن بعدهم من المسلمين يعظمون شأن القرآن...". (٢٧٧).

وتابعه الإمام السخاوي رحمه الله إلى أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة، وأنه لا فرق بينهما، واعترض على رأي الإمام الطبري، بأن الرسم اطرح ستة أحرف ورسم على حرف واحد، وأن رأي الطبري لا يوافق عليه، ولا يسلم له، وأن ذلك استحلال لما حرم الله.

فقال رحمه الله عن رأي الطبري: "إن هذا الذي ادعاه من أن عثمان رضي الله عنه، إنما كتب حرفاً واحداً من الأحرف السبعة التي أنزلها الله عز وجل، لا يوافق عليه، ولا يسلم له، وما كان عثمان رضي الله عنه يستجيز ذلك، ولا يستحل ما حرم الله عز وجل من هجر كتابه وإبطاله وتركه" (٢٧٨).

(٢٧٦) نكت الانتصار لنقل القرآن، ص: ٥٩.

(٢٧٧) المصدر السابق.

(٢٧٨) جمال القراء، وكمال الإقراء ١/ ٤٨٨.

وذهب الإمام الزركشي، وتبعه الإمام السيوطي^(٢٧٩)، وجماعة من المتأخرين والباحثين^(٢٨٠): "أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ، للبيان والإعجاز، والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيب، وغيرهما..."^(٢٨١).

والحق أن من وقف على مسيرة علم القراءات، وآثارها، ومراحلها منذ نشأتها وتتبع نصوص وأقوال العلماء في هذا الفن يتبين له أن ما ذهب إليه الإمام الزركشي هو الصواب، وذلك لما يلي:

١- أن قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وأخص هنا قوله ﷺ: «على سبعة».

وهي الشق الثاني من الحديث والتي وعدنا بمناقشتها في موضعها؛ لتبين الحقيقتين المتغايرتين بين القرآن والقراءات؛ فلو كان القرآن والقراءات حقيقة واحدة لقال النبي ﷺ (أنزل القرآن سبعة أحرف) ولم يقل أحد من العلماء بذلك، أو: (أنزل القرآن لسبعة أحرف) أي من أجل سبعة أحرف، فمخل بالمراد، أو أن تكون اللام بمعنى (إلى) وهو المراد.

(٢٧٩) السيوطي الإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي صاحب التصانيف، توفي سنة ٩١١هـ، حسن المحاضرة ١/٣٣٥.

(٢٨٠) كالشيخ الشقاصي القيرواني، المتوفى سنة ١٢٢٨هـ، عمدة القارئ ١/٢٦٥، وشهاب الدين العسقلاني، لطائف الإشارات ١/١٧١، وصبحي الصالح صاحب كتاب علوم القرآن، ص: ١٠٨، وانظر الإتحاق ١/٢٢٣.

(٢٨١) البرهان في علوم القرآن، ١/٤٦٥.

وأما حرف (على)، نجد الإمام الزمخشري^(٢٨٢) يقول في معاني (على): "وتقول على الاتساع: مررت عليه"^(٢٨٣).

قلت: فيكون معنى الحديث: أنزل القرآن موسعاً في قراءته إلى سبعة أحرف رحمة من الله ومنة على عباده.

٢- تأخر نزول القراءات إلى وقت دخول قبائل العرب في الإسلام، بعد هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، دليل على أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وإلا لتزامن نزولهما.

٣- اطراح ستة أحرف، وكتابة القرآن على حرف قريش، بإجماع من صحابة رسول الله ﷺ، دليل على التغير، ولو كان غير ذلك لما استجاز سيدنا عثمان إخراج شيء من القرآن، فهذا حذيفة رضي الله عنه يغضب وتحمر عيناه عندما سمع الرجلين المختلفين في سورة البقرة، قرأ هذا ﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ﴾ رضي الله عنه^(٢٨٤)، وقرأ هذا ﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلْبَيْتِ﴾، فيقول رضي الله عنه: "والله لئن قدمت على أمير المؤمنين، لأمرته أن يجعلها قراءة واحدة"^(٢٨٥).

فهذا المثال وغيره دليل فساد من قال أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة، فقد استجاب سيدنا عثمان لهذا القسم من حذيفة، واطرح ﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلْبَيْتِ﴾، كما أن كراهة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه لطرخ مصحفه، وما تضمنه من حروف

^(٢٨٢) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، صاحب التصانيف، مات سنة ٥٣٨ هـ ، السير ٥٩٦/١٤.

^(٢٨٣) المفصل في صناعة الإعراب، ص: ٣٧٠.

^(٢٨٤) البقرة ١٩٦.

^(٢٨٥) شرح صحيح البخاري لابن حجر ، ٢٤/٩.

خالفت المصحف الجديد تلقاها من في رسول الله ﷺ، دلالة على ذلك التغيرات.

٤- أن القرآن سور متضمنة لآيات، كل آية منها لها حد ومطلع، ومنتهى، أما القراءات، فليس لها ذلك، وإنما تقع في كلمة من تلك الآيات، حيثما وجد ذلك التغيرات.

٥- القرآن يدخله النسخ، وليس ذلك لحروف القراءات، فإنها لم تنسخ، لأن نسخ القراءات وكما تقدم سابقاً يضاد ما من أجله أنزلت القراءات والحكمة من ذلك، كما أن في نسخ القراءات اتهاماً لزيد بن ثابت رضي الله عنه، وبقيّة الصحابة، وقد تقدم بيان ذلك.

٦- أن قصة سيدنا عمر مع هشام بن حكيم رضي الله عنهما، في سورة مكية حفظها عمر في مكة، وهشام حفظها بعد إسلامه سنة ثمان هجرية، دليل على ذلك التغيرات، فلو كانت حقيقة واحدة، لما أنكر عمر رضي الله عنه، ولعلم ذلك الخلاف في الحروف.

٧- أن القول أنهما حقيقة واحدة، يؤدي إلى القول بأن القرآن، أو السور نزلت مرتين، مرة بمكة ومرة بالمدينة، وهذا لم يقل به أحد من العلماء.

٨- أن إجماع علماء المسلمين من السلف والخلف على فساد رأي القائلين باشتغال المصاحف على الأحرف السبعة، فيه دلالة على التغيرات، فلو كانت حقيقة واحدة؛ لما كان ذلك الإجماع ولما استجاز عثمان رضي الله عنه ولا غيره إخراج شيء منه.

٩- أن إنكار بعض النحويين، والقراء، والمفسرين لبعض حروف القراءات، لعدم وصولها إليهم، وثبوتها لديهم، لم نسمعه عنهم

في آيات كتاب الله، وأن هذه الآية ضعيفة من وجه كذا، أو غير صحيحة، فدل ذلك على التغيرات.

١٠- أن من تبع ألفاظ الصحابة، والتابعين ومن تبعهم من القراء، وغيرهم، يجد ذلك التغيرات، كقولهم: حرف أبي رضي الله عنه، وحرف ابن مسعود رضي الله عنه، وحرف مجاهد، وحرف حمزة، وحرف كذا وكذا.

ولا نجد ذلك منهم في الآيات، كأن يقولوا: من قرأ آياتي، أو آيات أبي وآيات حمزة.

١١- أن قول سيدنا عمر رضي الله عنه: "أبي أقرؤنا، وإنا لنندع من لحن أبي، وأبي يقول أخذته من في رسول الله ﷺ" (٢٨٦).

وقوله لابن مسعود: "إن القرآن نزل بلسان قريش، فاقريئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل"، أكبر دليل على ذلك التغيرات، فهل يعقل أن يكون القرآن هو القراءات، ويقدم عمر رضي الله عنه، على هذا المنع.

١٢- خروج حروف القراءات، سواء بتركها أو عدم اختيارها واقتصار أهل الأداء على روايتها وراويين لكل إمام، وترك بقية حروف الخلاف عند بقية الرواة وتركها، دلالة على أن القراءات والقرآن حقيقتان متغيرتان .

١٣- أننا لسنا مطالبين بمعرفة حروف القراءات، ونقلها، بل ذلك على الخيار في أي حرف شئنا قرأنا كتاب ربنا، فلو أن الأمة اجتمعت على حرف أحد القراء أو أحد الرواة، وتركت بقية

(٢٨٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم

حروف الخلاف، وقرأت كتاب ربها بتلك الرواية فقط لم تكن بذلك آتمة. وأما القرآن فيجب على الأمة فرداً فرداً معرفته.

١٤- قوله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»^(٢٨٧).

وقوله لأبي رضي الله عنه: «يا أباي أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف»^(٢٨٨).

وحديث: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف»^(٢٨٩).

في هذه الآثار وغيرها دلالة على التغير، ولو شاء لقال ﷺ ولو لمرة واحدة: أنزلت القراءات موسعة، أو أنزلت علينا الحروف، أو اقروا الحروف.

^(٢٨٧) صحيح مسلم، صلاة المسافرين، رقم ١٨٩٦-٢٧٠.

^(٢٨٨) المرجع السابق، رقم ١٩٠١-٢٧٣.

^(٢٨٩) المرجع السابق، رقم ١٩٠٣-٢٧٤.

ثانياً ، من حيث التواتر وصحة السند:

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في القراءات التي بين أيدي الناس اليوم هل هي متواترة أصولاً وفرشاً ، أم أنها صحيحة الإسناد؟
فصرح ابن الصلاح^(٢٩٠) والإمام السخاوي^(٢٩١) والنويري^(٢٩٢) تلميذ الإمام ابن الجزري ، وكذا الشيخ الزرقاني في مناهله^(٢٩٣) بالتواتر .

واحتج أصحاب هذا الرأي بأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع^(٢٩٤) وعلى هذا فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة . واستدلوا : بأن انحصار الأسانيد في طائفة ، لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم ، فقد كان يتلقى القراءة من كل بلد بقراءة إمامهم الذي من الصحابة ، أو من غيرهم الجم الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائماً ، فالتواتر حاصل لهم .^(٢٩٥) وأنها وإن كانت من طريق الآحاد ، فلا يقدح ذلك في تواترها.^(٢٩٦)

وذهب طائفة من العلماء منهم الإمام الطبري المفسر^(٢٩٧) وابن العربي^(٢٩٨) والنووي^(٢٩٩) ، والمازري^(٣٠٠)(٣٠١) ، وابن جزي الكلبلي^(٣٠٢)(٣٠٣) ،

^(٢٩٠) حكاه ابن الجزري في منجد المقرئين ص ٥١ ، وانظر مناهل العرفان للزرقاني ١/٣٥٤ .

^(٢٩١) فتح الوصيد ١/٢٧٩ .

^(٢٩٢) محمد بن محمد بن محمد النويري القاهري ، عرض على ابن الجزري ، الضوء اللامع ،

٢٤٦/٩ .

^(٢٩٣) مناهل العرفان ١/٣٤٥ .

^(٢٩٤) منجد المقرئين ، ص ٤٧ .

^(٢٩٥) الكوكب المنير ، لابن النجار ، ٢/١٢٨ .

^(٢٩٦) فتح الوصيد للسخاوي ١/٢٧٩ .

^(٢٩٧) انظر جامع البيان ١/١٧٥ ، ١/٦٦٩ ، ٣/٣٣١ ، ١٢/١٠٤ ، ١٢/١١٣ ، وانظر كتاب الإبانة

لمكي ص: ٦٠ ، نقل نصاً عن الطبري من كتابه المقصود فيه الإشارة إلى "الصحة".

^(٢٩٨) كتاب العواصم ١/٧٢ .

والشوكاتني^(٣٠٤)(٣٠٥)، والطوفي^(٣٠٦)(٣٠٧) والنحاس^(٣٠٨)(٣٠٩) ومكي بن أبي طالب^(٣١٠)، وأبو شامة^(٣١١)، وخاتمة المحققين ابن الجزري^(٣١٢)، وغيرهم من الأعلام^(٣١٣) - بأن هذه القراءات صحيحة الإسناد، وتوصف تلك الصحة عندهم بالشهرة وبالاستفاضة أخرى.

- (٢٩٩) شرح صحيح مسلم ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، ٥-٦/٣٤١.
- (٣٠٠) محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي الفقيه المالكي ، شارح صحيح مسلم ، مات سنة ٥٣٦هـ، وفيات الأعيان ١/٦١٥.
- (٣٠١) انظر تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١/٦٠.
- (٣٠٢) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله أبو القاسم، من علماء الأصول واللغة، من أهل قرناطة ، مات سنة ٧٤١هـ، الأعلام ٥/٣٢٥.
- (٣٠٣) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ١/٩.
- (٣٠٤) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاتني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، مات سنة ١٢٥٠هـ، الأعلام ٦/٢٩٨.
- (٣٠٥) فتح القدير ١/٤١٨.
- (٣٠٦) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الحنبلي، مات سنة ٧١٠هـ، السير ١٧/٤٢٨.
- (٣٠٧) انظر الكوكب المنير لابن النجار ١/١٢٨.
- (٣٠٨) أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي العلامة، إمام العربية ، صاحب التصانيف، مات سنة ٣٣٨هـ ، السير ١٢/٧١.
- (٣٠٩) إعراب القرآن ٥/٦٢.
- (٣١٠) الإبانة ص : ٥٨.
- (٣١١) المرشد الوجيز ص: ١٧١
- (٣١٢) النشر في القراءات العشر ١/١٣.
- (٣١٣) كابن عبد السلام التونسي، وأبو العباس بن إدريس ، والأبياري ، والطاهر بن عاشور، انظر تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١/٦٠.

واستدلوا : "بأن أسانيد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع إلى النبي ﷺ موجودة في كتب القراءات، وهي نقل الواحد من الواحد، لم تستكمل شروط التواتر، فتواترها عن النبي ﷺ فيه نظر." (٣١٤)

"وأن اختلاف الحروف بين ناقلها تناف دعوى التواتر." (٣١٥)

"وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة، وغيرهم،" (٣١٦)

رأي الباحث :

من خلال الوقوف على ما سبق، يتضح لنا أن كل من تكلم في هذه المسألة ينسب التواتر للجمهور فقد نقل الزركشي أن الجمهور قال بالتواتر، وأن الجمهور قال بالشهرة (٣١٧) والحق أن هذه المسألة لا بد أن تخضع لثلاثة أمور ، هي رأس الأمر في علم القراءات ، وفي بحثنا هذا أيضاً:

الأمر الأول : صفة وهينة القراءات ، وتأديتها حتى وصلت إلينا.

الأمر الثاني : ما كان من لهجات العرب ، ولغاتهم التي يعسر عليهم التحول عنها.

الأمر الثالث: ما نزل من الحروف ، مما لا يعسر على العرب النطق به، وغير خارج عن سننهم، ومجاريهم في الكلام.

فأما ما كان من صفة، وهينة القراءات بالصفة التي نحن عليها اليوم، فقد تقدم أن ذلك لم يثبت عن النبي ﷺ بتلك الصفة، وإنما هي من تأليف، واختيارات القراء الأعلام أصولاً وفرشاً ، فاختراروا مما روي، وعلموا وجهه من اللغة، وثبوت نقله، وموافقة للرسم، فالتزموه، وقدموه على غيره من

(٣١٤) الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار، ١/١٢٨. وانظر البرهان للزركشي ١/٤٦٦.

(٣١٥) تفسير التحرير والتنوير ١/٦٠.

(٣١٦) النشر في القراءات العشر ١/١٣

(٣١٧) البرهان ١/٤٦٦

الحروف مدة حياتهم، حتى نسبت إليهم تلك الحروف، بتلك الصفة، والهيئة في القراءة في الختمة الواحدة، وكانوا يقرؤون بكل مارووا، إلا أن يطلب منهم التلميذ الإقراء باختياراتهم، وأما ما ثبت عن النبي ﷺ، وهو الحرف المجرد (مالك) و (ملك)، (يخدعون) و(يخادعون)، و (يعلمون) و (يتعلمون) ... دون أن يكون لهذا الحرف تعلق بصفة وهيئة، يترتب عليها منع أو جواز، فهذا ينافي السبب الأعظم لنزول القراءات، فلا يعقل أن رسول الله ﷺ يسأل ربه التخفيف عن هذه الأمة، ثم يقول للقارئ: إذ قرأت بالإشمام في أول الفاتحة في لفظ كذا تعين عليك وجه الخطاب في حرف كذا من سورة كذا، وكذا، أو العكس فهذا محال، وتضييق لا سعة.

وعلى هذا فإن حكم هذه المسألة، كما ترى لا ينطبق عليها تواتر، وإنما هي من اختيارات المتأخرين، فاشتهرت بعد ذلك تلك الصفة، والهيئة وتواترت عنهم لا إليهم.

وأما ما يتعلق بلهجات العرب ولغاتهم مما يعسر عليهم التحول عنها إلى غيرها:

فهذا هو الذي من أجله راجع رسول الله ﷺ ربه بأن أمته لا تطيق، وطلب التهوين والتخفيف عليهم في قراءة كتاب ربهم كالإدغام، والإشمام، والإقلاب، والإخفاء، والاختلاس، وتسهيل الهمز، وبياءات الإضافة، وتحقيق الهمزتين، والإدخال بينهما، والإمالة، ونصب الأسماء ورفعها بعد (إن وكان)، وغير ذلك مما لا نعلمه من بقية الستة الأحرف التي طرحها الرسم العثماني.

فهل نقول: إن هذه اللهجات واللغات متواترة.، رواها جمع عن جمع من الصحابة؟ وهل تقبل العرب أن يأتيهم معلم يعلمهم كيف يُشِمون الحرف، وكيف يدخلونه بين الهمزتين ألفاً، وكيف يُسقطون الهمزة، وينقلون حركتها للساكن قبلها؟

فعلى التواتر في هذه المسألة يلزم أن كل القبائل لابد أن تقرأ بهذه اللغات ويلزم أن كل الصحابة ، لابد أن يتقنوا تلك اللهجات، فهل هذا تخفيف على أصحاب تلك اللغات بأن يتعلموا لهجة غيرهم، فعلى تواتر هذه اللهجات يكون سيدنا عمر رضي الله عنه قد ارتكب أمراً عظيماً بمنع ابن مسعود أن يقرئ بلغة هذيل، وبرغبته عن كثير من حروف أبي رضي الله، فكل هذا يعارض التواتر، ولو أن القبائل تعرف لهجات بعضها وتستطيع أن تتطرق بها، لما كان حاجة لأن يسأل رسول الله ﷺ ربه التخفيف عنهم وعلى ما تقر سابقاً من أن دخول العرب في الإسلام كان في العام التاسع من الهجرة، وهي سنة الوفود منهم عليه ﷺ : لإعلان إسلامهم ، كان ﷺ يتحدث من كل وفد بلهجته وبلسانه، وهو المحيط باللهجات العرب وأفصحهم ﷺ ، وحديث " ليس من أنبر صيام في سفر" (٣١٨) وقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «أئذني له فإنه عمج» (٣١٩) يريد (عمك) دليل على ذلك، فلو كانت اللهجات، واللغات، في مقدورهم، لكان التواتر في هذه المسألة أقرب.

وأما شهرة تلك اللغات واللهجات، ففي كل قبيلة دون القبائل الأخرى، فعلى العموم تكون هذه اللغات مشهورة مستفيضة عند أصحابها، تعرف وتتميز كل قبيلة بها، نقل إلينا منها اليسير في هذه القراءات التي نقرأ اليوم، فأذن رسول الله ﷺ لكل قبيلة أن تقرأ بلسانها، وما طبعت عليه، لا أن يكون رسول الله ﷺ أرسل إليهم من يعلمهم لغتهم، ولا أن يكونوا قرؤوا كيف شاؤوا، وأما كيفية أخذ تلك اللهجات عن رسول الله ﷺ فلا يخلوا الأمر من : إما أن يكون ذلك الصحابي من تلك القبيلة فيقرؤهم على ما جد من الحروف النازلة والتي ليست خاضعة للهجة يصعب التحول عنها متضمنة تلك القراءة لهجته

(٣١٨) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٢٢، والإمام أحمد في مسنده ٥/٤٣٤، والطبراني في

الكبير ١٩/١٧٢، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/١٦١: "رجال أحمد رجال الصحيح".

(٣١٩) انظر غريب الحديث للخطابي ٢/٢٥٤.

التي هي لهجة تلك القبيلة، وإما أن يقرئ رسول الله ﷺ أحد أبناء تلك الوفود ، ويسمع لهجاتهم، ويسند هذا حديث مرسل رواه الإمام الطبري بسنده عن ابن العالية قال : قرأ على رسول الله ﷺ من كل خمسة رجل فاختلوا في اللغة فرضي قراءتهم كلهم فكان بنو تميم أعرب القوم^(٣٢٠) وإما أن يكون ذلك الصحابي، قد خالط غيره من القبائل " كما بن مسعود رضي الله عنه " فكان حليفاً لقريش فعرف لغتهم وأصبح يتكلم بها إضافة إلى لغته هذيل، فبذلك تكون هذه اللهجات قد انتقلت إلينا عن ذلك الصحابي ، والله أعلم، وعلى هذا فلا تواتر في هذا النوع، وإنما الشهرة عن الصحابة الذين نقلوها.

وأما ما يتعلق بما نزل من الحروف مما لا يعسر على العرب النطق به وهو مع ذلك من سننهم ومجاريهم في الكلام:

فقد تقرر في بداية البحث أن هذا النوع هو الذي يصدق عليه لفظ الإنزال في قول النبي ﷺ « أنزل القرآن على سبعة أحرف »^(٣٢١) ، وأن لفظ الإنزال على حقيقته، فهو بمعزل عن قول النبي ﷺ "هون على أمتي"^(٣٢٢) "أسأل الله معافاته ومغفرته وأن أمتي لا تطيق"^(٣٢٣) فالعرب تستطيع أن تقول : تعقلون ويعقلون، و ترون و يرون، ولا يعسر عليهم، ذلك وقد تقدم بسطه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع هو الذي اختلفت فيه الصحابة رضوان الله عليهم وترافعوا إلى النبي ﷺ، فقال ﷺ : « هكذا أنزلت »^(٣٢٤) وهو السبب في رسم المصاحف في عهد الخليفة الراشد رضي الله عنه وأرضاه، وأما من جهة الحكم على هذا النوع من صحة التواتر من عدمه،

(٣٢٠) جامع البيان ٣٥/١.

(٣٢١) شرح صحيح البخاري ، باب أنزل القرآن .. رقم ٤٩٩١.

(٣٢٢) شرح صحيح مسلم ، صلاة المسافرين، باب أنزل القرآن رقم ٢٧٣.

(٣٢٣) شرح صحيح مسلم ، صلاة المسافرين رقم ٢٧٤.

(٣٢٤) مسند الإمام أحمد ، م ٨ ، ٢١٢١٠.

فبانه لا يخفى على من تتبع النصوص، والآثار، في هذا العلم الشريف، أنه لا بد أن تعرض هذه المسألة قضايا لا غنى لطالب الحق عنها، حتى يحكم بتواترها من عدمه.

الأول : عدم معرفة سيدنا عمر رضي الله عنه بنزول القراءات، حتى سمع هشاماً يقرأ بخلاف قراءته وهو حديث عهد بالإسلام حتى قال النبي : «يا عمر إن القرآن كله صواب..» (٣٢٥) وقس عليه كثير من الصحابة، فهل يعقل أن تكون هذه الحروف رواها جمع عن جمع، وعمر رضي الله عنه، عنها غافل، وبمحض الصدفة يسمع هشاماً يقرأ في المسجد على خلاف قراءته.

الثاني: أن كبار المقرئين من صحابة رسول الله ﷺ ، وهم الذين تنتهي إليهم أسانيد الإقراء، لم يعلموا بتلك الحروف، حتى سمعوا غيرهم.

فهذا أبي بن كعب رضي الله عنه سيد القراء، لا يعلم باختلاف تلك الحروف ، حتى سمعها من رجل في المسجد ثم من رجل آخر فترافعوا للنبي ﷺ ، فحسن الرسول ﷺ من شأنهم، ثم عاوده الشك مرة أخرى ، حتى ضرب رسول الله ﷺ بيده على صدره ثم قال: «اللهم أذهب عن أبي الشك» (٣٢٦) .

وهذا ابن مسعود رضي الله عنه ، يجلس إلى رهط في المسجد، فيسمع من أحدهم ما يخالف قراءته، فاتطلقا إلى النبي ﷺ وحسن كلتا القراءتين ثم قال: «إنما أهلك من قبلكم الاختلاف»، ثم أسر إلى علي رضي الله عنه فقال علي : "إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، فاتطلقنا ، وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه". (٣٢٧)

(٣٢٥) المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير ، ٢٨٨٥/١٤ .

(٣٢٦) كمعرو بن العاص رضي الله عنه ، وانظر إلى قصته في المرشد الوجيز ص ٨٤ .

(٣٢٧) انظر جامع البيان ٣٤/١ .

ولم تقف تلك الحوادث عند كبار المقرئين، بل حدثت لبقية الصحابة، ولمن هو دونهم في العلم والرفعة، بل ومن تلاميذ ابن مسعود وأبي رضي الله عنهما^(٣٢٨).

الثالثة: أن أسانيد هذه القراءات التي بين أيدينا اليوم ترجع إلى ثمانية من الصحابة^(٣٢٩)، فبعضها ينتهي إلى جميع الثمانية، وبعضها إلى بعضهم، مع اختلافهم فيما رواوا وفيما أخذوا عن رسول الله ﷺ. ولو اجتمعوا رضوان الله عليهم على ذلك النقل ولم يختلفوا في شيء، لم يصل العدد للحد الذي اشترطه العلماء في التواتر فما بالك عند اختلافهم فيما رواوا.

الرابعة: أن رسول الله ﷺ، لم يوجب على أحد من الصحابة المتمارين في حروف القراءات أن يعلموا ذلك الخلاف، بل أمرهم ﷺ بأن يقرأ كل رجل كما علم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دلت تلك النصوص والآثار الدالة على اختلاف الصحابة أن رسول الله ﷺ كان يقرئ الصحابة، بتلك الحروف، علم ذلك من علم، وجهله من جهله، ولو كانت قراءته ﷺ لهم جمعاً جمعاً، وبالتشهير بأمر القراءات على سبيل الإيجاب لما حصل منهم اختلاف، ولما ترفعوا إليه ﷺ.

وعلى ما تقدم فإني أرى ما رآه خاتمة المحققين، الإمام ابن الجزري، بأن هذه القراءات، صحيحة الإسناد مستفيضة مشهورة، وأن دعوى التواتر فاسدة، حيث قال ابن الجزري: "ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول - أي التواتر - ثم ظهر فساده"^(٣٣٠).

^(٣٢٨) انظر خبر ذلك في المرشد الوجيز ص ٨٥.

^(٣٢٩) عمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي، وأبو الدرداء، وزيد، وأبو موسى الأشعري، رضوان الله عليهم أجمعين.

^(٣٣٠) ١٣/١

قلت : والأدلة على فساد القول بالتواتر ما يلي :

- ١- أن هذه القراءات التي بين أيدينا، إنما هي اختيار من الإمام ابن مجاهد على رأس الأربعمائة للهجرة، فأجمعت الناس بعد ذلك على هؤلاء القراء بأن ما رووه من الصحة، والثقة ما تطمئن النفس إليه، وقد اختار من قبلة خمسة وعشرين قارئاً ، ومنهم من اختار أكثر من ذلك ومنهم من اختار أقل إذ لم يكن للقراء السبعة مزية عن غيرهم في ذلك الوقت، ولم يشتهروا حتى اختارهم ابن مجاهد، فلو بقيت تلك الاختيارات لقلنا وقراءة الخمسين قارئاً المتواترة ، أو قراءة العشرين المتواترة، فأين هي الآن؟ أصبحت لا يقرأ بها لا لعدم ثبوتها ولكن للاختيار:
- ٢- أن تواتر القرآن ، لا يلزم منه تواتر القراءات.
- ٣- أن قول العلماء ، القراءات غير متواترة لا خطر فيه ولا إشكال.
- ٤- أن دعوى التواتر ، تلزم الأمة بنقلها ، وعدم ترك شيء منها، ورسم المصحف وذهاب ستة أحرف من الأحرف السبعة ، واختيارات العلماء خير دليل على ترك كثير من الحروف.
- ٥- أن القول بالتواتر يوجب طرح كثير من حروف الخلاف التي نقرأ بها اليوم. كقراءة أبي جعفر المدني، ﴿ للملائكة اسجدوا^(٣٣١)﴾ وقراءة قالون ﴿نعماً^(٣٣٢)﴾ وقراءة ابن عامر ﴿ زين

(٣٣١) بضم التاء ، البقرة ٣٤ .

(٣٣٢) بسكون العين ، البقرة ٢٧١ .

للمشركين قتلُ أولادهم شركائهم» (٣٣٣) لابن عامر، وغيرها كثير مما رواه الأئمة العشرة منفردين فيه من بين القراء ولم يشاركهم في نقله أحد.

٦- أن هذه الروايات لو كانت متواترة ، لما طعن النحاة في بعضها، ولما رد القراء ما لم يصلهم، وهو مقروء عند غيرهم ، ولما كره الإمام أحمد بعض ما روي عن الإمام حمزة، ولوجب على الجميع التسليم والعمل بها.. وعدم الاختلاف .

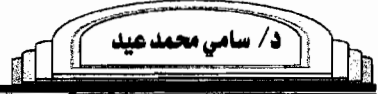
٧- أن سبب القول بالتواتر هو جعل القرآن والقراءات حقيقة واحدة فبنوا على ذلك حكمهم.

ثالثاً: من حيث صلة القراءات بالفقه والحديث:

حيث يشتبه على البعض أن التركيب، وخط القراءات لا يجوز مقارنة ذلك بالفقه تارة، وأن من أخذ من كل مذهب مسألة تزندق، وهو ما أثر على السلف، وبالحديث تارة أخرى، وأن خلط الأسانيد، أو المتن تدليس، وأسانيد علم القراءات مثل ذلك، وهذا كما ترى غير صحيح؛ لأن الفقه والمسائل الفقهية إنما صدرت عن أفهام العلماء ، والتأمل في نصوص الباري، وسنة المصطفى ﷺ، وبما فتح الله على ذلك الإمام حتى صدرت تلك الفتوى.

وأما القراءات، فإن مصدرها رب العزة والجلال، ومنزلة من حكم خبير، لا ابتداع فيها ولا اختراع، لا يضرك قلت : (مالك يوم) أو (ملك يوم) ، كما أن القراءات لا تضاد بينها مهما قرأت وركبت الحروف ، بخلاف المسائل الفقهية، فإن التناقض بين مانع ومجوز ، ومتوقف في المسألة.

(٣٣٣) بضم الزاي ورفع قتل، ونصب أولادهم، وخفض شركاءهم، الأنعام ١٣٧.



لذا قال الإمام السخاوي،: "لأن الكل ثابت صحيح متفق على صحته بخلاف
الخلاف في مسائل الفقه"^(٣٣٤)

وكذا فيما يتعلق بالحديث الشريف، فخلط المتن يؤدي للكذب على رسول الله
ﷺ ، وأما حروف القراءات تؤدي للصدق في كلام الله بأنه قال كذا وقال كذا.
وأما من جهة الأسانيد، فإنها محصورة في عدد معين سواء من الصحابة أو
التابعين من هؤلاء القراء ، أما رجال الحديث فأمم كثيرة تحتاج لجرح
وتعديل ، حتى يسلم الحديث من التهمة .

(٣٣٤) فتح الوصيد ١/٢٧٩.

الخلاصة :

- ١- أن نزول رخصة القراءة على الأحرف السبعة كانت بعد هجرة المصطفى ﷺ للمدينة المنورة.
- ٢- أن وقت الأذن بتلك الأحرف، كان بين العام الثامن، والتاسع للهجرة، أي بعد إسلام هشام بن حكيم في العام الثامن، ووقت دخول قبائل العرب الإسلام وهو العام التاسع ، وهو عام الوفود عليه ﷺ.
- ٣- أن لفظ "أنزل" في الحديث الشريف، لا يصدق إلا على مالم يكن من غير لهجة العرب مما يعسر عليهم التحول من لغة إلى أخرى.
- ٤- أن المصاحف العثمانية لم تشتمل على الأحرف السبعة .
- ٥- أن القراءات لم تنسخ، وأن نسخها يؤدي لتهمة الصحابة بعدم بيان ذلك.
- ٦- أن القراءات في زمن النبي ﷺ والصحابة لم تكن لها صفة وهيئة كالتي نحن عليها اليوم من أول القرآن إلى آخره لكل إمام من الأئمة أصولاً وفرشاً وإنما كانت أخذ حروف بعينها كل حرف مستقل بذاته، غير مفتقر إلى غيره للقراءة به.
- ٧- أن تلك الصفة، والهيئة التي نقرأ بها اليوم القرآن لكل إمام من الأئمة العشرة إنما هي من تأليفهم واختياراتهم، مما قرؤوا على مشايخهم فالتزموا تلك الاختيارات، وداموا عليها مدة حياتهم حتى نسبت إليهم، فعرفوا بها، فأصبحت لها هيئة، وصفة من أول الفاتحة إلى آخر الناس أصولاً وفرشاً، تعرف بحرف نافع وابن كثير . . .
- ٨- أن التلفيق والتركيب في القراءات جائز ، ولا حرج فيه، ولا خطر ولا محرم ولا مكروه ولكن بشرطه المقرر .

- ٩- أن القرآن والقراءات حقيقتان متغيرتان، وليس القرآن هو القراءات أو العكس .
- ١٠- أن القول بتواتر القراءات قول فاسد، لما يترتب عليه من محاذير، وأن صحة النقل وصحة السند مع الشهرة، والاستفاضة هي أقصى ما يقال في أسانيد القراءات.
- ١١- أن التواتر في القراءات كان عن الأئمة العشرة وليس إليهم.
- ١٢- أنه لا مقارنة بين القراءات من حيث التلفيق والتركيب وبين الفقه والحديث النبوي فهي جائزة في القراءات وغير جائزة في المسائل الفقهية، والحديث الشريف.

فهرس المصادر

١. القرآن الكريم ، مصحف المدينة النبوية ، مجمع الملك فهد .
٢. الإبانة عن معاني القراءات، لمكي القيسي، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة الفيصلية.
٣. إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، تحقيق الشيخ جادو، الجامعة الإسلامية.
٤. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١٤١٢هـ .
٥. أحكام القرآن لابن العربي، تحقيق محمد البجاوي، دار المعرفة.
٦. الأرجوزة المنبهة، للداني، تحقيق محمد الجزائري، دار المغني، الرياض.
٧. الاستيعاب، لابن عبد البر، تحقيق محمد البجاوي، دار الجيل، ط ١٤٢هـ.
٨. الإصابة لابن في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب، ١٤١٥هـ.
٩. إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه، المكتبة الثقافية.
١٠. الأعلام ، للزركلي دار العلم للملايين.
١١. الإمالة والتفخيم، لابن غلبون، تحقيق د. عبد العزيز سفر، دار الثقافة الكويت.
١٢. البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، دار الكتب، بيروت، ط ١٤١٣هـ.
١٣. البرهان في أصول الفقه، للجويني ، تحقيق د. عبد العظيم الديب ، دار الوفاء ١٤١٨هـ .
١٤. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق جمع من المشايخ، دار المعرفة، بيروت.

- ١٥ . التحديد في الإتقان والتجويد ، للداني، تحقيق غاتم قدوري، دار
عمار.
- ١٦ . تذكر الحافظ، للذهبي، حيدر أباد.
- ١٧ . تذكرة الحافظ، للإمام الذهبي، حيدر أباد.
- ١٨ . التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، دار الفكر.
- ١٩ . التعريف بالقرآن، للدكتور محمد الزخزاف، دار الكتب.
- ٢٠ . تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر عاشور، مكتبة ابن تيمية.
- ٢١ . التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، دار إحياء التراث، بيروت،
١٤١٥هـ.
- ٢٢ . التمهيد لابن عبد البر ، تحقيق محمد الفلاح، ١٤٠٠هـ.
- ٢٣ . تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، حيدر أباد.
- ٢٤ . التوجيه الرباتي، للدكتور احمد سعد ، مكتبة الأدب، القاهرة.
- ٢٥ . جامع البيان ، لابن جرير الطبري، دار الفكر ، بيروت.
- ٢٦ . الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، مكتبة
الرشد .
- ٢٧ . جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي، تحقيق د. عبد الكريم
الزبيري، دار البلاغة، ط ١٤١٣هـ.
- ٢٨ . حجة القراءات، لابن زنجلة.
- ٢٩ . الحجة في القراءات السبع، لأبن خالويه، تحقيق د. عبد العال مكرم،
مؤسسة الرسالة .
- ٣٠ . حديث الأحرف السابعة، للدكتور عبد العزيز قارئ، مؤسسة الرسالة،
ط ١٤٢٣هـ .
- ٣١ . الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلمية.

- ٣٢ . الرسم القرآني، للدكتور العبقري، مكتبة أولاد الشيخ.
- ٣٣ . رسم المصحف ، للدكتور عبد الفتاح شلبي، دار الشروق بجدة.
- ٣٤ . رسم المصحف، للدكتور غاتم قدوري، دار عمار، ط ١٤٢٥هـ.
- ٣٥ . روح المعاني في تفسير القرآن، للأوسى، تحقيق د. السيد محمد، وسيد عمران، دار الحديث، القاهرة.
- ٣٦ . سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق، محمد إسماعيل وأحمد عامر، دار الكتب ، بيروت ، ط ١٤٢١هـ .
- ٣٧ . سنن أبي داود ، للحافظ السجستاني، تحقيق محمد الخالدي، دار الكتب العلمية.
- ٣٨ . سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق عمر بن عرفة، المكتبة التجارية.
- ٣٩ . السيرة النبوية، لابن هشام، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.
- ٤٠ . شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ، تحقيق د. محمد الزحيلي، مكتبة العبيكان، ط ١٤١٨هـ.
- ٤١ . شرح كتاب التيسير للداني المسمى "الدر النثير، للمالقي، تحقيق جمع من المشايخ، دار الكتب.
- ٤٢ . الصاحبى في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق احمد حسن، دار الكتب العلمية.
- ٤٣ . صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة.
- ٤٤ . عمدة القارئين والمقرئين للقيروانى الشقناني ، تحقيق د. عبد الرزاق، دار ابن حزم، ط ١٤٢٩هـ.

- ٤٥ . غاية النهاية، لابن الجزري، عنى به ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية.
- ٤٦ . فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار السلام.
- ٤٧ . فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د. أحمد الزعبي، دار البيان، الكويت، ١٤٣٢هـ.
- ٤٨ . فضائل القرآن، لأبي عبد الهروي، تحقيق مروان العطي، دار ابن كثير، دمشق.
- ٤٩ . فقه اللغة، لأبي منصور الثعالبي، مكتبة الخاتجي، القاهرة.
- ٥٠ . القبس، شرح الموطأ ، لابن العربي.
- ٥١ . القواعد والفوائد الأصولية ، لابن اللحام ، ضبط محمد شاهين ، دار الكتب العلمية.
- ٥٢ . كتاب الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. قطامش، معهد البحوث ، جامعة أم القرى.
- ٥٣ . كتاب التبصرة في القراءات السبع، لمكي القيسي، دار الصحابة.
- ٥٤ . كتاب السبعة، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعرفة، ط ١٤٢٧هـ.
- ٥٥ . كتاب العمر، في المصنفات والمؤلفين التونسيين، لحسن حسني، بيت الحكمة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٠هـ.
- ٥٦ . كتاب المصاحف، لعبدالله بن داود السجستاني، مؤسسة قرطبة.
- ٥٧ . الكشف عن وجوه القراءات، لمكي القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.

- ٥٨ . كنز المعاني، شرح الشاطبية، مطبوع، تحقيق أحمد اليزيدي، ط
١٤١٩هـ.
- ٥٩ . كنز المعاني، شرح حرز الأمانى للجعبري، مخطوط، مكتبة الجامعة
الإسلامية، تحت رقم ٤٣٣٠.
- ٦٠ . اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي، تحقيق عبد الرزاق
موسى، مكتبة الرشد.
- ٦١ . لسان العرب، لابن منظور، دار صادر.
- ٦٢ . اللهجات العربية في القراءات، للدكتور الراجحي، مكتبة العارف،
الرياض.
- ٦٣ . مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين.
- ٦٤ . المجموع شرح المهذب للشيرازي، تحقيق محمد نجيب ، دار إحياء
التراث.
- ٦٥ . المجموع شرح المهذب، للنووي، دار الفكر، بيروت.
- ٦٦ . مجموعة الفتاوى ، لابن تيمية ، مكتب العبيكان .
- ٦٧ . المختصر في مرسوم المصحف، للعقيلي، تحقيق د. غاتم قدوري، دار
عمار، ط ١٤٢٩هـ.
- ٦٨ . المدونة الكبرى، للإمام الشافعي، رواية سحنون، تحقيق احمد عبد
السلام، دار الكتب، ط ١٤١٥هـ.
- ٦٩ . المرشد الوجيز، لأبي شامة، حققه طيار قولاچ، دار صادر، بيروت.
- ٧٠ . المستدرک علی الصحیحین، للحاکم ، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب،
ط ١٤١١هـ.
- ٧١ . مسند الإمام أحمد، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٩هـ.

- ٧٢ . مسند الإمام أحمد، للمروزي، القاهرة.
- ٧٣ . مصطلح الإشارات، لابن القاصح، تحقيق د. الوهبي، دار الفكر ط ١٤٢٧هـ.
- ٧٤ . معاني القراءات، للأزهري، تحقيق د. درويش.
- ٧٥ . معجم البلدان، لشهاب الدين الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز، دار الكتب العلمية.
- ٧٦ . معجم البلدان، لياقوت الحموي، القاهرة.
- ٧٧ . معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة.
- ٧٨ . المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، مكتبة برييل، لندن ١٩٣٦هـ.
- ٧٩ . معنى اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، دار الكتب، بيروت، ط ١٤١٢هـ.
- ٨٠ . المعنى لابن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
- ٨١ . المفردات للراغب، تحقيق الكيلاني، بيروت.
- ٨٢ . المفصل في صفة الإعراب، للزمخشري، قدم له د. أميل، دار الكتب، بيروت، ط ١٤٢٠هـ.
- ٨٣ . مقدمات في علم القراءات، لمجموعة من المشايخ، دار عمار.
- ٨٤ . المقنع في رسم مصاحف الأمصار، للداني، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٨٥ . منار السبيل، لإبراهيم بن ضويان، تحقيق، زهير الشاويش، المكتبة الإسلامية.

٨٦. مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد الزرقاني، تحقيق فواز زملي، دار الكتاب العربي.
٨٧. منجد المقرئين، لابن الجزري، دار الكتب العلمية.
٨٨. الموضح في وجوه القراءات، لابن أبي مريم، تحقيق د. عمر الكبيسي، مكة المكرمة.
٨٩. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٠. نكتب الانتصار، لنقل القرآن، للباقلاني، تحقيق د. محمد زغلول، المعارف، الإسكندرية.
٩١. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، القاهرة.
٩٢. الوسيلة إلى كشف العقيلة، للسخاوي، تحقيق د. نصر سعيد، دار الصحابة.
٩٣. وفيات الأعيان، لابن خلكان، القاهرة.
٩٤. وفيات الأعيان، محمد بن شاکر، القاهرة.